مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

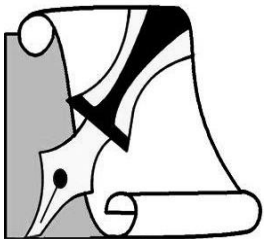

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

التسوية: مواقف وردود فعل ٨

علاقات خارجية: السلطة . «إسرائيل» ١٧

الانتفاضة والمقاومة ٢٢

الاعتداءات الإسرائيلية ٢٤

المصالحة الفلسطينية ٢٧

تطوّرات إسرائيلية ٣١

إحصائيات ٤٠

فتحت نكبة عام ١٩٤٨ باباً للنكبات التي تتالت ولم تتوقف منذ ذلك الوقت. وقد أكدت العقود الماضية أن نكبة الفلسطينيين على يد الصهاينة توازت أو سارت جنباً إلى جنب مع نكبتهم بالواقع العربي الذي حاصرهم ولايزال لصالح العدو الصهيوني، الأمر الذي أوصلنا للذكرى ٦٨ للنكبة ونحن نقول: عادت ذكرى النكبة ولكن ضحاياها لم يعودوا بعد إلى فلسطين؛ في لازمة متكرّرة كلّ عام، وهي مرشّحة لاستمرار تكرارها إذا ما استمرّ الواقع الخاضع والمهزوم أمام كيان الاغتصاب، رغم ضعفه وتزلزل أركانه في أكثر من محطّة أمام إرادة القتال عندما تتوفر وهذا ما أكدته مواجهة المقاومة للكيان في أكثر من محطة في لبنان وفلسطين.

في عام ١٩٥٥ أجرى صحفي مقابلات متفرّقة مع عدد من اليساريين الإسرائيليين الذين كانوا يقطنون منازل طُرد منها أصحابها الفلسطينيون الأصليون عام ١٩٤٨. أحدهم، ويُعدّ بارزاً كيساري إسرائيلي، لم يُبد أسفه أو اعتذاره على ما حصل للفلسطينيين الذين بات يقطن منزلهم، وقال: "ليست لدي أيّ مشكلة مع حقيقة طردنا لهم، ولا نريدهم أن يعودوا أبداً، لأننا نريد دولة يهودية هنا"!

لقد هجّرت النكبة نحو ٨٠% من البلدات والقرى الفلسطينية، والتي أصبحت جزءًا ممّا بات يعرف بـ"إسرائيل". ٢٠٠ قرية منها تمّ طرد سكانها قبل ١٥ أيار ١٩٤٨"، التاريخ الرسمي لتأسيس كيان العدو. ومنذ ذلك الحين، كان يتمّ قتل أيّ لاجئ يحاول العودة عبر خطوط الهدنة برصاص قوات العدو. وتحقّق التطهير العرقي في فلسطين عبر الطرد المباشر والأعمال الوحشية والتخويف من الفظائع، وعبر نشر شائعات حملة الترهيب، وقرار مجلس الوزراء الإسرائيلي حينها بمنع اللاجئين من العودة إلى ديارهم حتى بعد انتهاء الأعمال الحربية وإعلان الهدنة.

وما تزال النكبة حاضرة بأشكالها. فهناك أكثر من مليوني لاجئ فلسطيني داخل "كيان العدو" والضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك اللاجئين المسجّلين ضمن سجّلات الأمم المتحدة والمواطنين الفلسطينيين الذين مُنِعوا من العودة إلى أرضهم وممتلكاتهم؛ والغالبية العظمى من اللاجئين، بما في ذلك أولئك المتواجدين في الدول المجاورة، يعيشون حالياً على بُعد عشرات الأميال من قراهم ومدنهم الأصلية المدمّرة.

إن يوم النكبة هو يوم للتذكير بكيفية نشوء قضية اللاجئين وما حلّ بهم، لإنشاء ذلك النظام "الديمقراطي" الصهيوني! وقد جرت في هذه المناسبة فعاليات في مختلف أصقاع العالم للتذكير بهذه القضية وعدالتها. وأحيا الفلسطينيون الذكرى في كافة أماكن تواجدهم في الوطن والشتات.

أيضاً، وفي ذكرى النكبة، لا زالت مبادرات التسوية تتحرك بلا توقف، من دون أن تؤدّي إلى نتائج، ولكنها فقط تلعب دوراً مسكناً ومحبطاً، وبهدف ملء الفراغ وكبحاً لأيّ روح مقاومة تحاول التفلت من قيود الاحتلال و"موظّفي" التسوية. وقد شهدت المنطقة مؤخراً حراكاً سياسياً بهدف إعادة المفاوضات ما بين

"إسرائيل" وبين السلطة الفلسطينية والتقدم في مسار "السلام" بين الطرفين. وعلى هذا الصعيد، أطلق الرئيس المصري عبد الفتّاح السيسي، مبادرة جديدة للسلام، ولتحقيق هذه الغاية التقى مسؤول الرباعية* السابق "طوني بلير" السيسي ورئيس وزراء العدو "نتنياهو"، حيث جرى التوافق بين "بلير" والسيسي ونتنياهو، وبعلمٍ من "كيري" والملكين السعودي والأردني، على أن يُطلق السيسي مبادرته، والتي فيها يقع على عاتقه ترتيب أمور الحلقة الفلسطينية وإعادة تأهيلها، من خلال العمل على تحقيق مصالحة فلسطينية – فلسطينية بين حركتي (فتح وحماس)؛ وبالمقابل، يتولّى مسؤول الرباعية السابق "بلير"، بالتعاون مع كيري وأطراف عربية، "تأهيل" الحكومة الإسرائيلية لهذا الغرض وتلك الغاية، بحيث يجري ضمّ المعسكر الصهيوني إلى حكومة نتنياهو، لكي تصبح مؤهّلة لمثل هذه التسوية المطروحة من خلال المؤتمر الإقليمي الذي دعت إليه فرنسا.

إن إطلاق المفاوضات بين السلطة الفلسطينية و"اسرائيل" سيتم على أساس مبادرة "السلام" العربية، على أن يجري "تأهيلها" هي الأخرى حتى توافق عليها "إسرائيل". وفي هذا السياق يأتي ما نشرته القناة العاشرة الإسرائيلية بأن الدول العربية على استعداد للتخلّي عن عودة هضبة الجولان المحتلة مع التنازل عن قضية حقّ العودة للاّجئين الفلسطينيين. وبالفعل، أطلق السيسي مبادرته، وحسب الاتفاق، جرى الترحيب بها من قِبل السلطة و"إسرائيل" حكومة ومعارضة، وأصبح الجميع يعتقد بأن الطريق أصبحت معبّدة وسالكة أمام المؤتمر الإقليمي الذي بادرت إليه فرنسا، لكي ينطلق بعد أن توافق عليه "إسرائيل"!

هذا المؤتمر الذي كان مقرّراً عقده في الثلاثين من الشهر الجاري، تأجّل للثالث من حزيران القادم، بذريعة ازدحام جدول وزير الخارجية الأمريكي كيري وعدم قدرته على حضور المؤتمر، وإن كانت تلك الحجة واهية. فالتأجيل متعلّق بالرفض الإسرائيلي وإفشال نتنياهو لخطّة "بلير" ومبادرة السيسي.

وعلى هذا الأساس، أجرى زعيم حزب العمل الإسرائيلي "إسحق هيرتسوغ" محادثات مع نتنياهو من أجل الدخول في الحكومة الإسرائيلية وتوسيعها. لكن تلك المفاوضات فشلت فشلاً ذريعاً، حيث تباينت المواقف حول أسباب فشلها، وما الذي دفع بنتنياهو لرفض المبادرتين المطروحتين للتسوية!

التفسيرات بدت متباينة ومتناقضة. فـ"هرتسوغ" قال إنّ المفاوضات فشلت لأنّ نتنياهو رفض أن يوثّق خطّياً أسس التفاهم بينهما حول المستوطنات والمفاوضات مع الفلسطينيين. وأوساط نتنياهو قالت إنّ رئيس الحكومة «الإسرائيلية» فهم أنّ هيرتسوغ عاجز عن تمرير الخطّة في "المعسكر الصهيوني".

واتضح لاحقاً أنّ الإثنين على صواب! فصحيفة "هآرتس"، في ١٩/٥/٢٠١٦، حمّلت نتنياهو مسؤولية الفشل لأنه "يرفض باستمرار تقديم مواقف تفصيلية بشأن القضايا الجوهرية للتسوية السياسية: الحدود

* وتضمّ ممثّلين عن أميركا وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

والمستوطنات، الترتيبات الأمنية، القدس واللاجئون". لكن صحيفة «معاريف»، في ١٩/٥/٢٠١٦، نسبت إلى هيرتسوغ اتهامه لسلفه في زعامة حزب العمل، وعضو كتلة «المعسكر الصهيوني» شيلي يحيموفيتش، بتنظيم حملة شعواء أبعدته عن الانضمام إلى الحكومة ما أدّى إلى ضمّ أفيغدور ليبرمان إليها.

وقد بدا نتنياهو بارعاً في الخداع والتضليل. وهو يعرف كذلك ما يريد ولا يتنازل عن مواقفه أو مخطّطاته. فالاستيطان ونفي قيام الدولة الفلسطينية غربي نهر الأردن هما من الثوابت لديه. وتجارب العرب والسلطة الفلسطينية معه مريرة؛ لكن العرب والفلسطينيين لا يتعلمون من التجارب، وهم على استعداد لتجريب المجرّب بدل المرّة مرّات، فنتنياهو هو من أعاد فتح اتفاق الخليل•، وهو من أفشل المفاوضات التي قادها كيري لمدّة تسعة شهور مع السلطة الفلسطينية.

نتنياهو كان يناور نتنياهو سياسياً وهو يعرف ما يريد، وكيف يتخلص من أية ضغوط تُمارَس عليه: عربية أو إقليمية أو دولية، من أجل الموافقة على المؤتمر الإقليمي الذي دعت إليه فرنسا. فهو لم يُبد رفضه لفكرة المؤتمر الإقليمي؛ لكن فرنسا دولة غير محايدة رغم كلّ محبّتها وعشقها لـ"إسرائيل"، ولكي يوافق يعمل على ابتزازها. فرئيس الوزراء الفرنسي، في لقائه مع نتنياهو، أعرب عن "اعتذاره" حول التصويت الفرنسي في اليونسكو حول قضية المسجد الأقصى، وقال إنه سيحاكم كلّ من يدعو إلى مقاطعة "إسرائيل" من المؤسسات ونشطاء المقاطعة في فرنسا، وإنه صديق شخصي لـ"إسرائيل"، ولن يكون هناك مؤتمر إقليمي بدون موافقتها وشروطها ومراعاة مصالحها واحتياجاتها الأمنية!

وفي انقلاب مسبق منه على أيّ فرصة تدعو لها المبادرات المطروحة، انقلب نتنياهو على وزير حربه يعلون، واستبدله بليبرمان، زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" والمعروف بتطرّفه وعنصريته. وكذلك ضمّ المتطرّف "يهودا غليك"، قائد عمليات اقتحامات الأقصى للكنيست. واتخذ نتنياهو هذه الخطوة الاستباقية من أجل إفشال مبادرتي "السيسي" و"بلير" واحتواء المبادرة الفرنسية؛ فهو سيستخدم "ليبرمان" كفزّاعة وحاجز صدّ أمام تلك المبادرة بالقول بأن الموافقة على المبادرة الفرنسية سيؤدّي الى سقوط حكومته. وهو سيستمرّ في المراوغة والمماطلة لكسب الوقت المستقطع، لأنه يدرك أن الإدارة الأمريكية باتت في أشهرها الأخيرة، وهي أعجز من أن تتخذ أيّ قرار أو ممارسة ضغط حقيقي على "إسرائيل" لقبول المبادرة الفرنسية. وأقصى ما تستطيعه إدارة أوباما هو بيان أو تصوّر من الرئيس الأمريكي الحالي يتحرك على أساسه الرئيس الأمريكي القادم، فيما يتعلّق بالتسوية بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، ويكون خالياً من أية مضامين فعلية.

• الذي عقِد منظمة التحرير والكيان الإسرائيلي في العام ١٩٩٧ بهدف إعادة انتشار القوّات الإسرائيلية في مدينة الخليل.

كذلك يدرك نتنياهو بأن الدول العربية (الخليجية) ومصر والأردن بحاجة إلى تقوية وتوثيق علاقاتها بـ"اسرائيل". فهي تعيش فزّاعة الخوف من إيران على عروشها ومصالحها في المنطقة، ولم تعد القضية الفلسطينية قضيتها المركزية.

ومن بعد مرحلة الانتخابات الأمريكية في تشرين الثاني القادم وحتى تشكيل الحكومة الأمريكية، قد يُقدم نتنياهو وليبرمان على اتخاذ قرارات ذات طابع سياسي أو استراتيجي، ارتباطاً بالتحالف الناشئ مع ما يُسمّى بالدول العربية السنيّة. وفي مقدّمة تلك القرارات ربما يتم التدخل العسكري المباشر في العدوان الحاصل على سوريا من أجل إضعاف الجيش السوري كمقدّمة لتفكيك البلاد وتقسيمها لاحقاً.

والمخطّط الآخر هو ضمّ مناطق (سي) في الضفة الغربية، والتي تشكّل (٦٠)% من مساحتها، مع إعطاء الفلسطينيين فيها حكماً ذاتياً ضمن دولة الاحتلال.

والأرجح من بعد ضمّ ليبرمان للحكومة الإسرائيلية، أن نتنياهو وليبرمان سيُقدمان على ضمّ الكتل الاستيطانية الكبرى في "غوش عتصيون" و"معاليه أدوميم" و"أريئيل" وكرني شومرون، كما فعلوا في مسألة ضمّ الجولان السوري المحتلّ في تشرين الأول عام ١٩٨٠.

وربما يأخذ التطرّف القادة الصهاينة إلى الدفع قُدماً نحو تطبيق الخيار الأردني، مستفيدين من حالة الفوضى السائدة في المنطقة، سياسياً وأمنياً.

وأياً كانت خلفية تأجيل «مؤتمر السلام الدولي» الذي بادرت إليه فرنسا، ينبغي تثبيت حقيقة أن الحكومة الفرنسية متمسكة بمحاولة هذا المؤتمر، ويعود ذلك إلى حرصها على إحداث اختراق على المسار الفلسطيني ـ "الإسرائيلي"، انطلاقاً من تقدير مفاده أن استمرار الصراع على الساحة الفلسطينية ينطوي على تداعيات أقلّ ما يمكن القول إنها «تهيّئ الأرضيّة لانتشار الإرهاب» الذي بات يضرب أوروبا، انطلاقاً من بعض دول المنطقة.

في هذا الإطار، قد تكون الانتفاضة المستمرّة في الساحة الفلسطينية عزّزت المخاوف الأوروبية والفرنسية من أن الإبقاء على حالة الجمود ينطوي على إمكانية حصول انفجارات تخرج عن سيطرة الأطراف، ومن ثمّ الانزلاق نحو سيناريوهات ترى فيها فرنسا تعزيزاً للمخاطر المحدقة التي تشهدها المنطقة؛ وهو ما برز في كلام وزير الخارجية الفرنسي، جان مارك أيرو، الذي قال إن «التهديد يكمن في الإحباط المتزايد الذي يجرّ الغضب ويقتل الأمل".

ومن أجل مواجهة هذه الحالة التي يخشى الأوروبيون تداعياتها وآثارها في المنطقة، دعا وزير الخارجية الفرنسي إلى ضرورة «تجديد الأمل». وهو ما تحاول المبادرة الفرنسية فعله. أما عن سيناريو الإبقاء على

الوضع القائم بانتظار ما ستؤول إليه التطورات في المنطقة، فترى فيه باريس «إغراءً خطيراً» يستدعي العمل "قبل أن يصير الوقت متأخراً".

في المقابل، يتعارض الموقف الأوروبي مع الرؤية "الإسرائيلية" التي تصرّ على الفصل بين القضية الفلسطينية وما تشهده المنطقة العربية من تطورات. بل يذهب التقدير في "إسرائيل" إلى حدّ التهويل من أن إقامة دولة فلسطينية سيضيف «دولة فاشلة إضافية» في المنطقة قد تستخدمها فصائل المقاومة للعمل ضدّ "إسرائيل"، إضافة إلى أنها قد تفتح الطريق أمام "تمدّد الجماعات الإرهابية".

إلى ذلك، ترى "إسرائيل" أن انتقال المفاوضات إلى الساحة الدولية لا يصبّ في مصلحتها على المدى البعيد، خاصة أن جوهر السياسة "الإسرائيلية" يهدف إلى تثبيت الاحتلال والتوسع الاستيطاني. ولهذه الغاية تصرّ "إسرائيل" على مبدأ المفاوضات المباشرة ووضع شروط تتصل بمطلب الاعتراف بيهودية الدولة، والذي لا تستطيع السلطة، حتى الآن، تجاوزه. لكن فرنسا تستغلّ المراوحة التي تشهدها عملية التسوية بسبب انسداد أفق المفاوضات المباشرة، للخروج نحو الإطار الدولي المطروح حالياً.

التسوية: مواقف وردود فعل

السيسي: لا سلام دون حلّ القضية الفلسطينية

أكد الرئيس المصري عبدالفتّاح السيسي، أن هناك العديد من المبادرات العربية والدولية لإيجاد حلّ حقيقي للقضية الفلسطينية، موضحًا أن بلاده تلعب دورًا رياديًا في تلك المبادرات، ومشدّداً على أن إقامة الدولة الفلسطينية هي السبيل الوحيد لتحقيق "سلام أكثر دفئاً" مع "إسرائيل".

وقال السيسي إن هناك فرصة حقيقية لإقامة سلام حقيقي بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، مؤكداً على أن بلاده مستعدّة للعب دور الوسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين في هذا الصدد.

وأضاف: "إلتقيت منذ أيام الرئيس الفلسطيني، وكان كلّ ما يشغلنا هو القضية الفلسطينية وإحياء عملية السلام لكي يكون هناك أمل ومحاربة للإحباط الذي يعيشه الفلسطينيون".

وتابع: الخطوة التي تمّت من ٣٨ عاماً هي التي مهّدت للسلام الحقيقي المستقرّ بين مصر و"إسرائيل" بعد معاهدة السلام. ولكن الواقع ومرور الزمن أكد أنه يمكن أن يتحقّق بشكل جيّد، والبعض قد يقول إن هذا السلام غير دافئ؛ ولكنه سيكون أكثر دفئاً إذا ما حقّقنا أمل الفلسطينيين في إقامة دولة، ولكي يعيش الشعبان في أمن واستقرار. وإذا تحقّق ذلك نكون عبرنا مرحلة صعبة جداً وسنعطي أملاً حقيقياً ونقضي على إحباط حقيقي".

واستطرد: "إذا تمّ حلّ المسألة الفلسطينية بإخلاص حقيقي وإرادة حقيقية ستُكتب صفحة أخرى جديدة قد تزيد على ما تم انجازة بين مصر واسرائيل في معاهدة السلام التي مر عليها اكثر من ٣٨ عاماً. وأرجو أن يسمع الجميع ذلك".

"أقول للفلسطينيين: توحّدوا. ولا بدّ من تحقيق مصالحة حقيقية وسريعة، ومصر مستعدّة للعب دور بإخلاص ومسؤولية لتسوية القضية التي طالت.. وأقول للإسرائيليين أن تسمح القيادة الإسرائيلية بإذاعة الخطاب في "إسرائيل"، وأن هناك فرصة حقيقية رغم ما تمرّ به المنطقة من ظروف. ولكن أقول إن هناك فرصة حقيقية، واذا ما كنتم تثقون في كلامي ومسيرتي على مدى عمري، أقول إننا حقّقنا السلام والأمان لكم ولنا، ونستطيع الآن ذلك. والأمر يحتاج لإرادة قيادة وأيضاً رأي عام، وجزء كبير منه لم يعش ما قبل اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل".

وأضاف السيسي: "أقول للجميع من الفلسطينيين والإسرائيليين: هناك فرصة عظيمة لمستقبل وحياة أفضل واستقرار وتعاون حقيقي أكبر. ولكن هل نغتنم الفرصة ونتحرّك في هذا الإطار.. أرجو أن تتّفق القيادة والأحزاب الإسرائيلية على أهمية الأمر لنرى في المنطقة العجب، رغم التوترات الراهنة والخوف الحالي من الغد.. وسيكون هناك واقع جديد".

"إسرائيل".. حلّ الصراع عبر المسار العربي وأجواء دافئة مع الفلسطينيين!

نقلاً عن أحد المقرّبين من رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي، أن بنيامين نتنياهو يريد حلاً للصراع مع الفلسطينيين عبر المسار العربي، وأنه قطع شوطاً طويلاً في اتصالات تجريها تل أبيب مع أنظمة عربية، وتحديداً مع الدول الخليجية، وفي مقدّمتها المملكة السعودية.

وقال المصدر إن نتنياهو أقنع دولاً عربية بضرورة إشهار علاقاتها وتحالفاتها المتقدمة مع "إسرائيل"، من خلال فتح أبواب التطبيع، التي ستُهيّئ الأجواء لحلّ متفق عليه بين "إسرائيل" والفلسطينيين، توافق عليه الدول العربية، وتكون ضامنة له، ومتعهدة لتمريره في الساحة الفلسطينية.

وأشار المصدر إلى أن "إسرائيل" ودولاً عربية تجريان اتصالات منذ فترة طويلة، وهي تكثفت في الآونة الآخيرة، ومن وراء ظهر الفلسطينيين، لصياغة حلّ يضمن تلبية المطالب الإسرائيلية وتحديداً ما يتعلق بالأمن وتعزيزه. وهذا سيكون على حساب المطالب الفلسطينية.

كما أن هناك دولاً إقليمية وأوروبية تدفع بالسعودية وغيرها للاعتراف بـ"إسرائيل"، كمدخل لتطبيع العلاقات وإنهاء الملف الفلسطيني. ووصف المصدر بعض الطروحات الأخيرة، بما فيها المبادرة الفرنسية، بـ"جوهر اللعبة" المتمثلة في إنهاء حالة العداء بصورة علنية ومكشوفة بين الدول العربية و"إسرائيل". أي

التطبيع الشامل قبل تمرير الحل؛ وهذا موقف يتمسك به رئيس الوزراء الإسرائيلي بقوّة، استدراجاً لاعتراف عربي بيهودية الدولة. وهذا ما يفسّر النشاط الذي يقوم به ما يسمّى بـ"محور الاعتدال العربي" لتصفية القضية الفلسطينية وتمرير حل على حسابها، خدمة لتحالفات دول هذا المحور ومصالحها، والمعادية لقضايا وشعوب الأمّة.

ويرى المصدر، استناداً إلى معلومات من مسؤول إسرائيلي في الدائرة المقرّبة من نتنياهو، أن من ما يقوم به نتنياهو حالياً هو الحفاظ على "أجواء دافئة" مع الفلسطينيين، دون مشاركتهم في جهود البحث عن حلّ للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مضيفاً أن القيادة الإسرائيلية تفتح قنوات اتصال مع قيادات فلسطينية غير الرئيس محمود عباس، بما يشير إلى أن الرئيس الفلسطيني لا يضبط هذه القنوات أو بعضها، والتي ربما تعمل على خلاف ما تؤمر به أو يُطلب منها.

هليفي يدعو لعقد تسوية مع حماس وإشكنازي يعترض

دعا رئيس جهاز الموساد السابق، إفرايم هليفي، قادة "إسرائيل" إلى التفاوض مع حركة حماس، بعد تراجع علاقاتها مع إيران وجهات إقليمية أخرى، ووجود بيئة مناسبة للتفاوض، مُرشّحاً أفيغدور ليبرمان، صاحب أكبر احتمالات تولّي وزارة الجيش، لاتخاذ هذه الخطوة.

وقال "هليفي"، خلال المؤتمر السنوي لصحيفة "جيروزاليم بوست الإسرائيلية" الناطقة بالإنكليزية، والذي عقِد في نيويورك، إنه يعلم علم اليقين أن حركة حماس مستعدّة للتفاوض والقبول بتسوية مؤقّتة، تنصّ على "إقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧. وهذه الطريقة ستكون بداية الاعتراف بـ"إسرائيل"".

وكشف "هليفي" أنه يعرف العديد من الشخصيات التي تشغل مناصب رفيعة في الولايات المتحدة، رفض الكشف عن هويتها، والتي أجرت اتصالات مع حماس لجسّ النبض واختبار مدى قابلية الحركة للتفاوض.

وبرّر "هليفي" اقتراحه بالقول إن "حماس ستواصل فعل ما تفعله الآن في ظلّ غياب البديل. فمن وجهة نظرهم، هذه هي الطريقة الوحيدة لأننا نعرض عليهم التراجع والاستسلام. لكنهم لا يريدون ذلك، والحل الوحيد برأيي أننا يجب أن نفاوضهم وأن نتحدث معهم".

في المقابل، أوردت صحيفة "معاريف" أن رئيس أركان جيش الإحتلال السابق، غابي إشكنازي، رفض تصريحات هليفي، وقال إنه "من الخطأ الافتراض أن المفاوضات مع حماس هي الحل. عليهم الاعتراف بنا أولاً، وفي الوقت الحالي، علينا أن نكون جاهزين دائمًا لاحتمال اجتياح قطاع غزة".

وكان مؤتمر صحيفة "جيروزاليم بوست"، الذي بدأ أعماله في نيويورك، قد خصّص جلسة لما يسمّى "محاربة حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)"، التي تعتبرها "إسرائيل" خطرًا استراتيجيًا على وجودها، وتتخذ كافة الخطوات لمحاربتها، بعد أن استطاعت الحركة استنزاف "إسرائيل" في عدّة مجالات في الكثير من دول العالم.

وادّعى سفير "إسرائيل" لدى الأمم المتحدة، داني دانون، أن الفلسطينيين يقومون ببثّ دعايتهم "المعادية للسامية" في الأمم المتحدة، دون أية معارضة. كما شارك الممثّل الأميركي، مايكل دوغلاس، هو الآخر في جلسة المؤتمر، مُعرباً عن معارضته لحركة المقاطعة الدولية ضدّ "إسرائيل"، ومطالباً بالتصدّي لها!

خيار "حلّ الدولتين"... قناعة فلسطينية وأوروبية متزايدة بموته

بالتزامن مع إعلان الرئيس محمود عباس عن "مبادرة فرنسية" لحلّ الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي على أساس "تثبيت حدود الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧ مع تبادل أراضٍ بين الطرفين، وجعل القدس عاصمة مشتركة بين الدولتين"، وبخلاف ما تروّجه الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وغيرها من الهيئات الدولية، حول "إمكانية إنهاء الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي عبر المفاوضات بين الطرفين"، فإن ٦٧% من الشباب الفلسطيني يعتقدون أن المفاوضات غير قادرة على وضع حدٍ للصراع. وكشف استطلاع أجراه أخيراً مركز "القدس للإعلام" أن ٤٣% فقط ممّن شاركوا في الاستطلاع يفضّلون حلّ الدولتين. وتعكس هذه البيانات هوّة واسعة بين وجهات نظر زعماء العالم، بمن فيهم القيادة الفلسطينية، والشباب الذين يعيشون في ظلّ السلطة الفلسطينية. وفي مقال بعنوان "الموت الهادئ لحلّ الدولتين"، يقول الباحث المشارك في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد الملكي البريطاني "تشاتام هاوس"، يوسي ميكلبيرغ، إن الانعدام التام للثقة، وغياب الحنكة السياسية الحقيقية، وبناء المستوطنات، إضافة إلى إحجام المجتمع الدولي عن تقديم الدعم الوازن لعملية السلام ودفع الطرفين للوصول إلى اتفاق نهائي، كلّها عوامل جعلت قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة أمراً مستحيلاً.

وبحسب ميكلبيرغ، فمع أن الإجماع هو سلعة نادرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، إلاّ أن هناك إجماعاً متزايداً بسرعة بين الغالبية من الطرفين على أن نافذة "حلّ الدولتين" إما أُغلقت تماماً أو أنها موارية قليلاً. وهذا الإجماع ناجم عن انهيار كامل للثقة بين الطرفين، ممّا يُعمّق الشعور باليأس لدى المجتمعين. ويقول الكاتب إن هذه الحالة دفعت إلى تحوّل الخطاب السياسي للأطراف المعنيّة نحو خيارات أخرى أكثر واقعية من غيرها، من قبيل تجدّد الحديث عن "حلّ الدولة الواحدة"، و"خيار الكونفدرالية الأردنية ـ الفلسطينية"، و"الانسحابات الإسرائيلية أحاديّة الجانب" على غرار الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وخيار "إدارة

الصراع" من دون التوصل إلى حلّ، أو حتى خيار التصعيد في المواجهة لكسر الجمود ودفع جميع الأطراف نحو القبول بـ"حلٍّ ما".

ويبدو أن المجتمع الدولي بات أكثر ميلاً للاعتقاد بـ"موت خيار الدولتين". فقد لمّح تقرير أممي صدر منتصف الشهر الحالي عن منسّق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، إلى تضاؤل حلّ الدولتين. وعزا التقرير الذي ناقشته لجنة الاتصال المخصّصة خلال الاجتماع نصف السنوي في بروكسل الأسبوع الماضي، السبب في هذا "التشاؤم" إلى الاتجاهات السلبية على الأرض، ومن بينها تواصل أعمال العنف، واستمرار الأنشطة الاستيطانية وعمليات الهدم، والتحريض المتبادل، وغياب الوحدة الفلسطينية.

أما على المستوى الأوروبي، فترى النائبة السابقة، والرئيسة السابقة لمجموعة دعم فلسطين في مجلس العموم البريطاني، فيليس ستاركي، أن الاتحاد الأوروبي الذي يقدّم حوالي ٤٥ في المائة من مجموع المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية، بات أكثر تشاؤماً من إمكانية تحقيق "حلّ الدولتين". وتعزو ذلك إلى استمرار "إسرائيل" في تسريع الاستيطان ومصادرة الأراضي في القدس الشرقية والضفة الغربية، والمناورة تحت غطاء المفاوضات التي لا نهاية لها، من دون "اتخاذ خطوة واحدة نحو السلام"، على حدّ تعبير المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، في انتقاد واضح لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. وفي مراجعة لجدوى المساعدات المالية الأوروبية للسلطة الفلسطينية، تقول "ستاركي" إن الدول الأوروبية ترى أن هذه المساعدات وإن كانت تساعد في بناء قدرات السلطة الفلسطينية وإنشاء المؤسسات اللازمة لإقامة دولة فلسطينية، إلاّ أنها في المقابل تعفي "إسرائيل" من واجباتها كقوّة احتلال وتشجّعها على التهرّب من الدخول في التفاوض الجدّي والواقعي لإنهاء الاحتلال، لا سيّما أن المساعدات الأوروبية المُقدّمة لأجهزة أمن السلطة الفلسطينية باتت تُوجّه لحماية إسرائيل، في حين تبقى هذه الأجهزة عاجزة عن حماية السكان الفلسطينيين من عنف المستوطنين أو قوات الجيش الإسرائيلي.

ويتساءل رئيس تحرير وناشر "الأسبوع اليهودي"، غاري روزنبلات، في مقالة له بعنوان "الحالة المؤسفة لحلّ الدولتين"، عمّا إذا كان الجمود في عملية المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد ينكسر قبل خروج الرئيس الأميركي باراك أوباما من البيت الأبيض، بسبب تصاعد نبرة الانتقادات للدعم الأميركي المستمرّ لـ"إسرائيل" بين الديمقراطيين، أو أن الانصراف الأميركي لملفات الصراع السوري وتمدّد "داعش"، وتوسّع جبهة الإرهاب، وتصاعد قوّة إيران، سوف يستمرّ خلال الحقبة الرئاسية المقبلة. ولا يبدو أن أياً من مرشّحي الرئاسة في الانتخابات المقبلة مهتم بحلّ الصراع على أساس حلّ الدولتين، باستثناء الديمقراطي بيرني ساندرز، ممّا

يعني منح "إسرائيل" المزيد من الوقت للتوسع في الاستيطان والتهويد؛ وبالتالي يُعزّز قناعة البعض بأن "حلّ الدولتين" بات أمراً بعيداً عن الحقيقة، وأبعد من أيّ وقتٍ مضى، كما عبّر عن ذلك صراحة الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون.

صفقة نتنياهو – ليبرمان تأخذ كيري إلى مؤتمر باريس

لم تفرح "إسرائيل" كثيراً لتأجيل مؤتمر وزراء الخارجية التمهيدي للمؤتمر الدولي في باريس حول التسوية الفلسطينية – "الإسرائيلية". فقد تقرّر عقده في الثالث من حزيران المقبل. وهكذا، فإن التأجيل الذي طلبه وزير الخارجية الأميركي جون كيري لدراسة أمر المشاركة في المؤتمر كان لثلاثة أيام لا أكثر. ومن الجائز جداً الاعتقاد بأن قرار كيري المشاركة في المؤتمر بهذه السرعة يعود إلى جملة التطورات الداخلية "الإسرائيلية" التي تقود إلى تعيين أفيغدور ليبرمان وزيراً للحرب.

وأكدت الخارجية الأميركية أن رئيسها، جون كيري، سيحضر مؤتمر وزراء الخارجية الذي سيمهّد للمؤتمر الدولي، وسيحدّد جدول أعماله ومعايير الحلّ السياسي للمسألة الفلسطينية على أساس حلّ الدولتين. ويشكّل قرار كيري المشاركة نهايةً للآمال "الإسرائيلية" بموت المبادرة الفرنسية التي جرت محاولات "إسرائيلية" للالتفاف عليها بعد إعلان الرفض المتكرّر لها. غير أن الموافقة الأميركية على المؤتمر تشكّل ورقة ضغط إضافية بيد الأسرة الدولية على "إسرائيل" التي تمارس منطق العربدة في كلّ ما يتعلق بالاستيطان ورفض التقدم نحو حلّ الدولتين.

ومن المقرّر أن يُعقد المؤتمر الدولي وفق المبادرة الفرنسية في الصيف المقبل وقبيل الخريف، ما يعني أن الهامش المتاح هو بضعة شهور فقط ينبغي فيها لـ"إسرائيل" أن تحدّد وجهتها: مع الرياح الدولية أم على عكس اتجاهها! وواضح أن للقرار الأميركي أهمية، خصوصاً أنه اتخِذ بعد لقاء كيري مع الرئيس المصري عبدالفتّاح السيسي، الذي لا بدّ أنه يشعر بالغضب جرّاء المناورة السياسية التي أجراها ضدّه بنيامين نتنياهو.

وبحسب مصادر أميركية، فإن كيري نسّق أمر اللقاء مع السيسي على عجل بعد التطورات الأخيرة، وبينها خطاب الرئيس المصري عن فرصة السلام. وأشارت وسائل الإعلام المصرية إلى أن السيسي ووزير الخارجية الأميركي أبديا تأييدهما للمبادرة الفرنسية، واتفقا على منح ضمانات لـ"الإسرائيليين" والفلسطينيين إذا دخلا العملية التفاوضية مجدّداً.

كما قام كيري بالاتصال بالرئيس محمود عباس وأبلغه تأييد إدارته للمبادرة الفرنسية. ومعروفٌ أن السلطة الفلسطينية رحّبت بالمبادرة الفرنسية رغم رفض "إسرائيل" لها.

وكان وزير الخارجية الفرنسي جان مارك آيرولت قد أعلن على هامش لقاء حلف «الناتو» في بروكسيل، أن اللقاء على مستوى وزراء الخارجية سيُعقد في الثالث من حزيران، وأن «التاريخ الذي أعلنه اليوم يسمح للجميع بالمشاركة». وبديهي أنه كان يقصد على وجه التحديد أميركا وروسيا اللتين تشكّل مشاركتهما نوعاً من الضمانة بنجاح المبادرة الفرنسية.

وكان مقرّراً أصلاً أن يعقد لقاء وزراء الخارجية في ٣٠ أيار. لكن بناءً على طلب أميركا تقرّر تأجيله. وظنّ كثير من "الإسرائيليين" أن تأجيل المؤتمر مقدّمة لإعلان وفاته قبل أن يولد، لكن الأمور لا تبدو كذلك.

وفي كلّ حال، يرى المراقبون في "إسرائيل" أن موافقة كيري على حضور لقاء باريس لا تُعتبر بشرى سارّة لنتنياهو وحكومته. وكان نتنياهو" قد حاول التأثير على قرار كيري، واتصل به هاتفياً، مُعرباً عن معارضته الشديدة لمؤتمر باريس والمبادرة الفرنسية.

وبعد لقاء آيرولت مع كيري، أعلن الأخير تأكيد مشاركته، قائلاً إنه «ليس بالإمكان فرض محادثات السلام على "إسرائيل" والفسطينيين. ينبغي للطرفين أن يقرّرا متى هما مستعدّان للدخول للمفاوضات». وشدّد كيري على وجوب أن يعمل الطرفان على تليين مواقفهما والتوصل إلى تسويات من أجل تحقيق السلام.

وقال كيري في مقرّ «الناتو» في بروكسيل إن الولايات المتحدة لم تُخفق في محاولاتها حثّ العملية السلمية بين "إسرائيل" والفلسطينيين، «فالفشل كان نصيب الطرفين اللذين لم يفلحا في العودة إلى طاولة المفاوضات». وشدّد كيري على أن لمصر دوراً هاماً في محاولات استئناف العملية السلمية، مباركاً خطاب السيسي عن السلام. وأكد أنه سيعمل مع فرنسا وأيّ جهة دولية أخرى تحاول استئناف العملية السلمية.

ومعروفٌ أن لقاء وزراء الخارجية هذا في باريس سيتم من دون مشاركة الوفدَين "الإسرائيلي" والفلسطيني، ولكن ستحضره الدول العظمى ودول هامة أوروبية وعربية وآسيوية. ويُعتبر هذا اللقاء مؤتمراً تمهيدياً لمؤتمر القمّة الدولي الذي سيُعقد لاحقاً. ومن المقرّر أن تشارك في لقاء وزراء الخارجية حوالي ٢٠ دولة. قامت الخارجية الفرنسية بتوجيه الدعوات رسمياً لها.

وكانت تردّدت أنباء أن روسيا وأميركا لم تكونا راغبتين في مؤتمر فرنسا، ليس لأسباب تتعلق بفحوى المؤتمر، وإنما لأن فرنسا قرّرت عقده من دون التشاور الجدّي معهما. وربما كان هذا بين الأسباب التي دعت كيري إلى طلب تأجيل المؤتمر بحجّة الدراسة، ولكن لإثبات الحضور؛ وليس مستبعداً أن التطورات الأخيرة في "إسرائيل" وتوسيع الحكومة لتغدو أشدّ يمينية من ذي قبل وإيصال أفيغدور ليبرمان لمنصب وزير الحرب قد غيّرا بعض الشيء من نظرة كيري.

نتنياهو يرفض مبادرة "السلام" الفرنسية ويقترح لقاء عباس في باريس

رفض رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو، يوم الاثنين في ٢٠١٦/٥/٢٣، المشروع الفرنسي لعقد مؤتمر دولي لإعادة إطلاق جهود "السلام" المتعثرة مع الفلسطينيين، واقترح بدلاً من ذلك لقاء الرئيس محمود عباس في باريس!

وقال نتنياهو أثناء لقائه بنظيره الفرنسي مانويل فالس في "تل أبيب": "إن المفاوضات الثنائية هي الطريق الوحيد للمضيّ قُدماً في مفاوضات السلام". واقترح على فالس "مبادرة فرنسية مختلفة" على شكل محادثات ثنائية في باريس.

من جهته، قال فالس إنه "من مصلحة "إسرائيل" إيقاف الاستيطان"، مشيراً إلى إمكانية اعتراف فرنسا بدولة فلسطين ضمن حدود ١٩٦٧ في حال رفض الاحتلال الإسرائيلي "السلام".

نتنياهو يبارك مبادرة السيسي للسلام

علّق رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، على مبادرة الرئيس المصري ، التي أعرب خلالها عن رغبته في إحلال السلام في الشرق الأوسط، بتأكيده أن "إسرائيل مستعدّة بشكل كامل للتعاون مع الدول العربية، في دفع مسيرة السلام والأمن بيننا و بين الفلسطينيين وشعوب المنطقة، وأيضًا السلام والاستقرار في المنطقة"!

مصادر إسرائيلية: السيسي يقترح دولة فلسطينية بسيناء!

كشف الباحث الإسرائيلي والضابط السابق في سلاح الاستخبارات العسكرية، ماتي ديفيد، أن الرئيس المصري عبد الفتّاح السيسي عرض على الرئيس الفلسطيني محمود عباس خطّة لإقامة دولة فلسطينية في شبه جزيرة سيناء.

وتقضي الخطّة . حسبما أورده ديفيد في مقال له بموقع "نيوزون الإخباري"– بنقل ما مساحته ١٦٠٠ كلم^{٢} من الأراضي المصرية في سيناء إلى السلطة الفلسطينية.

وأضاف أن حلّ الدولتين آخذ في التراجع رويداً رويداً، مؤكداً أن هذه قناعة العديد من الأطراف المهتمّة بالصراع الإسرائيلي . الفلسطيني، سواء بالنسبة لإدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما أو اللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبي، وصولاً إلى الإسرائيليين والفلسطينيين أنفسهم. وبات السياسيون والدبلوماسيون من هذه الأطراف يتحدثون عن ذلك بملء أفواههم، ويُعلنون أن هذا الحلّ بات غير ممكن التطبيق وغير عملي، في ضوء التطورات التي تشهدها المنطقة.

وأوضح ديفيد أن خطّة السيسي المقدّمة لعباس تقضي بضم أراضٍ مصرية في سيناء إلى قطاع غزة، بما في ذلك توسيع القطاع الساحلي عدّة كيلومترات، وهو ما سيُسفر عن تكبير مساحة قطاع غزة إلى خمسة أضعاف ما هي عليه اليوم!

وذكر الضابط السابق في سلاح الاستخبارات العسكرية أنه من المقرّر أن يُستقدم إلى هذه الدولة الفلسطينية بسيناء اللاجئون الفلسطينيون من مخيّمات لبنان وسوريا، على أن تكون هذه الدولة منزوعة السلاح.

وحسب الخطّة المصرية، وفق الرواية الإسرائيلية، فإن السلطة الفلسطينية ستحصل على حكم ذاتي في المدن الفلسطينية بالضفة الغربية، مقابل أن يتنازل عباس عن مطالبته "إسرائيل" بالعودة إلى حدود العام ١٩٦٧، وحقّ العودة للاجئين، حيث إن الأميركيين موجودون في صلب النقاش حول هذه الخطّة، بينما حصل بنيامين نتنياهو على تفاصيلها.

وتحدث الكاتب في المقال ذاته عن خطّة أخرى للجنرال غيورا آيلند، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي والرئيس السابق لقسم التخطيط في الجيش، وهو أحد أصحاب العقول الإستراتيجية في الدولة العبرية، تقضي باعتبارها بديلاً عن حلّ الدولتين.

وتقضي خطّة "آيلند" –التي نشرها مركز بيغن/السادات للدراسات الإستراتيجية بجامعة بار إيلان– بإجراء تبادل أراضي بين عدّة أطراف منخرطة في الصراع الإسرائيلي . الفلسطيني، بحيث تقوم مصر بنقل ما مساحته ٧٢٠ كلم^{٢} من أراضي سيناء إلى الفلسطينيين، بما فيها ٢٤ كلم^{٢} على طول ساحل البحر المتوسط. وهو ما سيضاعف مساحة قطاع غزة إلى ثلاثة أضعاف، والتي تساوي ١٢% من مساحة الضفة الغربية.

وتذكر هذه الخطّة أنه مقابل ما سيقدّمه المصريون للفلسطينيين في سيناء، سيتنازل الفلسطينيون لـ"إسرائيل" عمّا مساحته ١٢% من مساحة الضفة الغربية، على أن تحصّل مصر من "إسرائيل" ما مساحته ٧٢٠ كلم^{٢} من أراضي صحراء النقب!

علاقات خارجية: السلطة . "إسرائيل"

تجديد الحوار الاقتصادي الفلسطيني . الأمريكي

اجتمع مسؤولون فلسطينيون وأمريكيون يوم الأحد، الموافق ٢٢ أيار ٢٠١٦، في مدينة رام الله، لتجديد الحوار الاقتصادي الفلسطيني ـ الأمريكي، والذي يلتئم بعد مرور أكثر من عقد من الزمان على انعقاد الاجتماع الأخير. وضمّ هذا الحوار رفيع المستوى مجموعة كبيرة من وكالات السياسات الإقتصادية من كلا

الطرفين، لمناقشة جملة من مجالات التعاون القائمة والمستقبلية، كما تم التعرّف على المواضيع ذات المصلحة المشتركة في العلاقات الاقتصادية الثنائية. وتعهّد الطرفان بالاستمرار في توسيع وتعميق التنسيق والتعاون في مجال السياسات للعديد من القطاعات من أجل "الازدهار" الفلسطيني!

وشارك في جلسات الحوار كبار مسؤولي السياسة الاقتصادية من الجانبين الفلسطيني والامريكي في جلسات تفاعلية حول مواضيع رئيسية، بما في ذلك السياسة المالية والتطورات على صعيد الاقتصاد الكلّي، وبناء القدرات والتخطيط الاستراتيجي للقطاع العام، وتعزيز التجارة الفلسطينية، ونموّ قطاعات الموارد الطبيعية في الاقتصاد الفلسطيني. وشمل الحوار أيضاً النظر في القواعد التي تحكم العلاقات التجارية الفلسطينية وتأثيرها على النموّ الاقتصادي.

واتفق الطرفان على مواصلة بحث عدد من القضايا المختلفة لتقوية الوضع المالي الفلسطيني. كما واتفقا على مواصلة التوسع في برامج بناء القدرات الهادفة إلى تعزيز ريادة الأعمال، وخاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وتحسين إدارة الموارد المائية والطاقة. وفيما يتعلق بتسهيل وتعزيز التجارة، ناقش المسؤولون الأمريكيون والفلسطينيون فكرة البعثات التجارية المتبادلة، بما يشمل تعزيز البنية التحتية في نقاط العبور التجارية الرئيسية. وأشارت مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار (أوبك) (OPIC) إلى إمكانيات التمويل في مجال الطاقة المتجدّدة، كمتابعةٍ لبرنامج تسهيل ضمان القروض الذي تمّ تجديده مؤخراً بقيمة ١٠٠ مليون دولار أمريكي، بهدف تعزيز خلق فرص العمل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما التقى الجانبان مع ممثّلي القطاع الخاص الفلسطيني الذي شخّص التحدّيات والفرص التي تواجه القطاع الخاص في الضفة الغربية وغزة.

وقد شارك في الحوار الاقتصادي لهذا العام عن الجانب الفلسطيني، برئاسة وزيرة الاقتصاد الوطني عبير عودة، كلٌ من وزير المالية والتخطيط شكري بشارة، ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات علاّم موسى، ورئيس سلطة المياه الفلسطينية مازن غنيم. بالإضافة إلى ذلك، شمل الحوار ممثّلين رفيعي المستوى عن وزارات الزراعة، والسياحة، وأيضاً سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، ومكتب رئيس الوزراء.

وشمل الوفد الأمريكي، برئاسة مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية والتجارية السفير تشارلز ريفكين، كلاً من نائب وكيل وزارة التجارة للتجارة الدولية كين هيات، والقنصل الأمريكي العام دونالد بلوم، ونائب المبعوث الخاص للمفاوضات الإسرائيلية–الفلسطينية هادي عمرو، ونائب مساعد الممثّل الأميركي للتجارة لأوروبا والشرق الأوسط مارك موري، وغيرهم من المسؤولين من وزارات الخارجية والمالية والزراعة

والتجارة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومكتب الممثّل التجاري الأمريكي، ومؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار، والقنصلية الأمريكية العامة في القدس.

فرنسا تُعلن: لن نقاطع "إسرائيل"

قال رئيس الوزراء الفرنسي، مانويل فالس، الذي قام بزيارة إلى فلسطين و"إسرائيل"، إنه من الضروري تحريك عملية السلام، مشيراً إلى أن المفاوضات بين الجانبين ستكون عملية طويلة وشاقّة.

وتأتي الزيارة بعدما أعلن وزير الخارجية الفرنسي "جان مارك أيرولت"، الخميس الماضي، أن المؤتمر الدولي الذي كان مقرّراً نهاية مايو/أيار في باريس لإحياء عملية "السلام" بين الفلسطينيين و"إسرائيل"، سيُعقد في الثالث من حزيران ٢٠١٦.

وأضاف رئيس الوزراء الفرنسي أن "فرنسا تنظّم هذا المؤتمر برغبة منها، لأننا نحتاج إلى إحياء عملية السلام، لكن أيضاً بتواضع، لأننا نعرف ما كانت عليه عمليات السلام المختلفة".

وأضاف أنه بعد مؤتمر الثالث من حزيران الذي لن يحضره الإسرائيليون والفلسطينيون، "نحتاج إلى اجتماعٍ ثانٍ يشارك فيه (الطرفان). وليكون من الممكن التوصل إلى السلام، يجب أن يقوموا بتنظيمه مباشرة".

وذكّر بأن فرنسا "تعارض بحزم" مقاطعة "إسرائيل" التي تقوم بها حركة "بي. دي. إس" (مقاطعة، سحب الاستثمار، عقوبات)، مشيراً في المقابل إلى أنه "يخشى أن يؤدّي حظر هذه الحركة أو الحدّ من حقّها في التعبير إلى نتائج عكسية".

وتابع: "يجب مكافحتها على صعيد الأفكار"، مشيراً إلى أن "فرنسا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي تُمنع فيها الدعوات إلى مقاطعة إسرائيل"!

واستطرد: "أرى جيّداً كيف ننتقل من المقاطعة الاقتصادية للمنتجات الإسرائيلية إلى مقاطعة "إسرائيل" وعروضها الثقافية، ثم ننتقل بسرعة كبيرة إلى معاداة الصهيونية وحتى إنكار دولة "إسرائيل". ويمكن الانتقال سريعاً من معاداة الصهيونية إلى معاداة السامية"!

وأضاف فالس أن "معاداة الصهيونية هي في أصلها رفض لـ"إسرائيل"، وغالباً ما تكون قناعاً لمعاداة السامية. وهو ما أندّد به منذ فترة طويلة"!

وأكد أن "إنهاء معاداة السامية سيكون عملاً طويلاً جداً. هي مسألة جيل كامل. هذا لا يتعلق بفرنسا وحدها. فالحركات المعادية للسامية موجودة في المجر وألمانيا وبلجيكا؛ ومعاداة السامية من عمل الحركات الشعبوية لليمين المتطرّف أو جزء من الإسلام الراديكالي"، على حدّ تعبيره.

البرلمان البرتغالي يصوّت بالأغلبية للاعتراف بالدولة الفلسطينية

صوّت البرلمان البرتغالي بالأغلبية على مشروع للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وإدانة انتهاكات حقوقه الأساسية، بما فيها "حقّه بوطن".

وقد تمّ التصويت على المشروع من قِبل الحزب الاشتراكي، حزب كتلة اليسار، الحزب الشيوعي، حزب الخضر، وحزب الأشخاص ـ البيئة ـ الحيوانات، فيما امتنع عن التصويت حزب الشعب المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي.

وينصّ المشروع المقدم من قِبل كتلة اليسار، على تضامن النوّاب "مع جميع فئات الشعب الفلسطيني، ورفض انتهاكات حقوقه الأساسية، بما فيها حقّه بوطن، والحقوق الأساسية للرجال والنساء والأطفال في فلسطين".

ويؤكد المشروع على أن "وضع اللاجئين الفلسطينيين، الذي اعتُبر عام ١٩٤٨ مؤقّتاً، ما زال قائماً حتى يومنا هذا، حيث يقدّر عدد اللاجئين بأكثر من ٥ ملايين، لم يعودوا حتى الآن إلى بيوتهم وأراضيهم، على الرغم من جميع قرارات الأمم المتحدة، بدءاً من قرار ١٩٤ إلى غيره من القرارات.

وعبّر البرلمان عن "دعمه لجميع الجهود الرامية لسلام عادل في المنطقة، وأوّلها الاعتراف بالدولة الفلسطينية، والامتثال لحقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والعيش تحت سقف العلاقات السلمية.

لقاء عباس – السيسي

اتفق الرئيسان المصري عبد الفتّاح السيسي والفلسطيني محمود عباس على أهمية الإسراع بعقد المؤتمر الدولي للسلام الذي دعت له فرنسا مؤخراً، فيما جدّد بنيامين نتنياهو انتقاده للمؤتمر.

وذكر بيان للسفارة الفلسطينية بالقاهرة أن السيسي وعباس بحثا خلال لقائهما يوم الإثنين، في ٢٣-٥-٢٠١٦، بالقاهرة "آخر التطورات على الساحة الفلسطينية، والمستجدّات في المنطقة، بالإضافة إلى أهمية الإسراع بعقد المؤتمر الدولي، لخلق آليّة مناسبة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وحماية شعبنا من الانتهاكات الإسرائيلية؛ بالإضافة إلى ضرورة إنجاز الوحدة الوطنية، باعتبارها مصلحة وطنية".

تشكيل لوبي فلسطيني بالولايات المتحدة

أعلن الدكتور ياسر الوادية، عضو الإطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس تجمّع الشخصيات المستقلّة، عن بدء تشكيل لوبي فلسطيني ضاغط في الولايات المتحدة الأمريكية، بقوله: "يوجد ظلم كبير ومتواصل على الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية. وللأسف نحن منشغلون عن هذا الأمر تمامًا".

وأكد الوادية على ضرورة أن تتضافر جهودنا جميعًا كي نفكّ الحصار، ونوقف الاستيطان، ونوقف الظلم الكبير المستعر على أبناء الشعب الفلسطيني، ونخترق جدران التضليل الذي يُمارَس ضدّ قضيتنا الوطنية.

وعلينا ايصال صوتنا عاليًا، وخصوصًا صوت أهلنا المحاصرين بغزة، مشيرًا إلى محاولات البعض في الولايات المتحدة، تصويرهم على أنهم "إرهابيين" و"قتلة" و"سفّاكي دماء".

ولفت الوادية إلى أن لقاءاته في الوقت الراهن مُنصبّة على تجنيد لوبي فلسطيني قوي ونافذ من النخب، والأكاديميين، وأساتذة الجامعات، والأطبّاء، ورجال الأعمال، والأثرياء، ومن لهم تواصل وعلاقات مع الساسة والمسؤولين ومؤسسات المجتمع المدني الأميركي، لتصل رسالتنا بالحوار، وندحض الدعاية المضادّة المدعومة رسميًا من "إسرائيل"، مشدّدًا على أن ذلك شكلٌ هامٌ من أشكال النضال.

ويُدرك الوادية جيّدًا أن "ما يقوم به جهدٌ كبيرٌ يتطلب ويحتاج مقومات هائلة، وتواصلًا دائمًا. إلاّ أنه على ثقة بأن مشوار الألف ميل .كما يقولون . يبدأ بخطوة. ونحن هنا لنبدأ هذه الخطوة".

ونوّه الوادية إلى أن اجتماعاته المتواصلة في الولايات المتحدة، وخصوصًا العاصمة واشنطن، تعمل على خدمة القضية الفلسطينية، وتنبيه العالم إلى ضرورة تسريع عمليات إعادة الإعمار في غزة، ووضع ملف فلسطين في المحافل الدولية بصورة دائمة.

نتنياهو يتّهم طهران بالتحضير لـ"محرقة أخرى" ضدّ اليهود!

اتهم رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو إيران بالتحضير لـ"محرقة أخرى ضدّ الشعب اليهودي"، وذلك على خلفيّة تنظيم طهران لمسابقة الرسوم السنوية لإنكار المحرقة.

ونقل موقع "ذ تايم أوف إسرائيل" عن نتنياهو قوله للوزراء في اجتماعهم الأسبوعي،إن إيران "تنكر المحرقة وتسخر من المحرقة وتحضّر لمحرقة أخرى". وأضاف: "وأعتقد بأن على كلّ بلدان العالم الوقوف وشجب ذلك بصورة لا لُبس فيها". وزعم نتنياهو أن مشكلة "إسرائيل" مع إيران "ليست فقط سياستها التخريبية والعدوانية في المنطقة، بل أيضاً مع القِيم التي تستند عليها"!

"كي مون" يدعو مصر و"إسرائيل" لفتح معابر غزة بشكل كامل

أعرب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، عن أمانيه بفتح جميع معابر غزة بشكل كامل ومتواصل، داعياً مصر و"إسرائيل" لضمان حريّة حركة الفلسطينيين من وإلى قطاع غزة.

وقال استيفان دوغريك، الناطق بلسان بان كي مون، في مؤتمر صحفي: "نحن نريد تحسنا للوضع الإنساني المزري في القطاع، ولا سيّما للطلبة والمرضى من الفلسطينيين الذين بحاجة إلى المغادرة طلباً للعلاج أو الدراسة".

وأشار إلى أن "السلطات في غزة" أوضحت أن هناك أكثر من ٣٠ ألف شخص، من بينهم ٩٥٠٠ حالة مرضية و ٢٧٠٠ طالب، ينتظرون في نقطة العبور للسماح لهم بالدخول إلى مصر عن طرق رفح.

الجامعة العربية" تطالب بتدخل دولي لتوفير الحماية لشعبنا الفلسطيني

طالبت جامعة الدول العربية بتدخل دولي لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني والإنهاء الفوري للاحتلال الإسرائيلي. ونددّت الجامعة، في بيان صادر عن قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية، لمناسبة الذكرى الـ٦٨ للنكبة، بالإجراءات العنصرية التعسفية التي تمارسها "إسرائيل" بحقّ الشعب الفلسطيني، التي باتت تُنذر بإشعال فتيل حرب في المنطقة.

وطالب البيان المجتمع الدولي ممثّلاً بهيئاته ومنظماته الدولية، وفي مقدّمتها الأمم المتحدة، بممارسة المزيد من الضغط على "إسرائيل" (القوّة القائمة بالاحتلال) للانصياع لإرادة المجتمع الدولي من خلال تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وفي مقدّمتها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، وما تضمّنه بشأن حقّ العودة والتعويض؛ فضلاً عن التأكيد على المسؤولية الدولية في توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني والإنهاء الفوري للاستيطان.

وشدّد البيان على أنه لن يتحقّق سلام على الأرض دون إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح، من خلال إعادة الحقّ إلى أهله بإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وفقاً للمرجعيات الدولية وما نصّت عليه مبادرة السلام العربية، بُغية التوصل إلى حلّ عادل وشامل يُنهي الصراع العربي–الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط. وخلاف ذلك، فإن فرص السلام ستنحسر وتتضاءل، وهو ما يُنذر بإشعال فتيل حرب في المنطقة برمّتها.

تعليق المفاوضات (التركية– الاسرائيلية) حتى تشكيل الحكومة التركية الجديدة

أعلن قنصل "إسرائيل" العام في اسطنبول "شاي كوهين"، تعليق المفاوضات مع تركيا بشأن تطبيع العلاقات بين البلدين، حتى تشكيل الحكومة الجديدة في تركيا، بعد إعلان أحمد داود أوغلو رئيس الوزراء التركي استقالته في الأسبوع الماضي.

وكان من المقرّر أن تُعقد جولة حاسمة من المفاوضات بين تركيا و"إسرائيل" في منتصف شهر أيار، بهدف التغلب على آخر العقبات في سبيل تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. بينما لم تُعرف نتائج المباحثات التي أجراها وفد الخارجية الإسرائيلية برئاسة دوري جولد مدير عام الوزارة مع المسؤولين الأتراك.

الانتفاضة والمقاومة:

توقعات تصاعد العمليات أكبر من حديث الهدوء

يزداد الحديث الإسرائيلي، على المستويين السياسي والعسكري، عن تصاعد الانتفاضة وتصاعد العمليات الفدائية فيها، بالتوازي مع حديث قادة جيش الاحتلال عن تمكّن قواتهم من السيطرة على الأوضاع في المناطق المحتلة خلال الأيام الأخيرة في الانتفاضة.

وقادة الاحتلال غالباً ما توحّد كلامهم واجتمعت تأكيداتهم على عدم قدرة الأجهزة الأمنية من تخمين الأوضاع واستطلاع المستقبل القريب للانتفاضة الجارية، التي تخفت تارة وتتصاعد تارة أخرى، خصوصاً في ظلّ الحديث عن العمليات الفردية غير المتوقّعة وعدم تمكن الأجهزة الأمنية الفلسطينية (قبل الإسرائيلية) من الوصول للفدائيين المفترضين قبل ساعة الصفر.

كما أن الأجهزة الأمنية نفسها ذكرت في أحاديث سابقة أنها غير قادرة على التحكم في وتيرة الأوضاع في المناطق الفلسطينية، وأن تصاعداً نسبياً يجري في مضمار العمليات الكبرى التي بدأت تظهر في ظلّ الحديث الإسرائيلي عن خفوت شعلة العمليات الفردية من طعن ودهس وإطلاق نار.

هدوء يسبق العاصفة

في تقرير نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت"، قال أحد قادة جيش الاحتلال في منطقة الضفة الغربية: "إن قيادة جيش الاحتلال المسؤولة عن الضفة الغربية متأكدة أن الانخفاض الذي طرأ على عدد العمليات لا يعني بالضرورة تراجع تصاعد الانتفاضة".

وأضاف: "إنه الهدوء الذي يسبق العاصفة، وإن قيادة كتيبة الضفة تدرك أن ما هو قادم أشدّ وأعنف".

الصحيفة الإسرائيلية التي نشرت مقتطفات من سلسلة مقابلات أجرتها مع قيادة جيش الاحتلال المسؤولة عن احتلال الضفة الغربية، أكدت أن كلام هؤلاء الضبّاط نابع من تجارب سابقة لهم بحكم خبرتهم بالشبّان الفلسطينيين الذي لا يكلّون ولا يملّون من ملاحقة الجنود الإسرائيليين، حتى وصلوا لقناعة أن هؤلاء الشبّان من الجيل الجديد الذي لا يمكن تدجينه.

وأشارت الصحيفة إلى أن جميع الضباط الذين حاورتهم أجمعوا على أن الأوضاع آخذة بالتصاعد تحت جنح الظلام، وأن تقارير لدى أجهزة المخابرات الإسرائيلية صاغتها من خلال ما تمكنت من جمعه من معلومات تشير إلى أن هؤلاء الشبّان يخطّطون لما هو أقوى وأقسى من عمليات الطعن والدهس.

الخليل منطلق الانتفاضة

عبّر قائد منطقة الخليل في جيش الاحتلال "ياريف بن عزرا"، خلال مقابلة مع الإذاعة العامة الإسرائيلية "ريشيت بيت"، عن خشية جيش الاحتلال من تصاعد الأوضاع في مدينة الخليل بخاصة، والمناطق الفلسطينية عموماً، قائلاً: "إن الوضع الأمني في الخليل وباقي الضفة الغربية خطيرٌ للغاية".

أضاف أنه "ما لم يُوفّر حلٌ سياسيٌ واضح أمام الشبّان الفلسطينيين، فستكون النتيجة التصعيد الخطير الذي لن يترك أحداً بخير".

وأوضح أن لدى الأجهزة الأمنية الإسرائيلية مؤشّرات لاتجاه الشبّان الفلسطينيين لتنفيذ عمليات ضدّ المستوطنين والجنود الإسرائيليين.

وفي تقارير سابقة عبّرت مصادر أمنية إسرائيلية عن خشيتها من تصاعد العمليات الفدائية، بعد عدّة أسابيع من الهدوء النسبي الذي تخلّلته بعض العمليات هنا وهناك.

ونقل موقع "٠٤٠٤"، المقرّب من جيش الاحتلال، عن مصادر أمنية في جيش الاحتلال أنه رغم الهدوء الذي ساد خلال الأسابيع الماضية، إلاّ أنه لا يمكن القول إن عمليات المقاومة قد انتهت، مشيراً إلى تمكّن قوات الاحتلال من إحباط عشر محاولات أسْر منذ انطلاق الانتفاضة الجارية.

الانتفاضة في شهر رمضان

كشف موقع "واللا" الإخباري الإسرائيلي في تقرير له بأن أكثر ما يُقلق أجهزة الاحتلال الأمنية في الوقت الحالي هو عدم نجاح جهود التنسيق الأمني المتبادل مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية في منع المزيد من العمليات في مناطق الضفة، وكذلك استغلال بعض الشبّان من حماس وغيرها لحلول شهر رمضان لتنفيذ المزيد من العمليات؛ بالإضافة لإقدام تنظيم فلسطيني على تنفيذ عملية كبرى تعيد للانتفاضة جذوة اشتعالها.

ونشر الموقع معطيات جديدة حول عمليات المقاومة في الانتفاضة، والتي أظهرت حصول ٨٠٤ عملية، بينها ٣٦٩ عملية رشق بالحجارة، و٧٢ عملية إطلاق زجاجات حارقة، و١٦٦ عملية طعن، و٨٢ عملية إطلاق نار، و٢٩ عملية دهس، و٥ عمليات استشهادية، وعدد من المحاولات لتفجير عبوات ناسفة.

ونوّه الموقع إلى أن تلك العمليات التي أُحصيت من الأول من أكتوبر عام ٢٠١٥ وحتى الأول من الشهر الجاري مايو ٢٠١٦، أسفرت عن إصابة ٢٥٥ إسرائيلياً، ومقتل ٣٣ آخرين.

وأشار إلى أن قوات الاحتلال وسّعت خلال الشهور الأربعة الماضية من نطاق الاعتقالات مقارنة مع العام الماضي، حيث اعتقلت قوات الاحتلال أكثر من ٢٠٠٠ فلسطيني، معظمهم من داخل مدن الضفة الغربية.

وخلاصة الحديث، أنه بالتوازي مع الأحاديث المتكرّرة لقادة الاحتلال عن الانخفاض الملموس في العمليات الفدائية، يخرج تصريح من هنا وهناك ليحذّر من وجود مؤشّرات لدى أجهزة الاحتلال الأمنية على اتجاه الانتفاضة الحالية نحو التصعيد، الأمر الذي يُظهر حالة الارتباك المعلوماتي الذي تعاني منه الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، ويكشف تناقضات قادة جيش الاحتلال في أحاديثهم المتفرّقة حول مصير الانتفاضة المستمرّة.

الاعتداءات الإسرائيلية:

مشروع قانون في "الكنيست" لضمّ الضفة المحتلة "لإسرائيل"

في الوقت الذي تخرج فيه نخب سياسية وعسكرية في "إسرائيل" عن طورها في الإشادة بدور السلطة الفلسطينية في مواجهة عمليات المقاومة، كشف قائد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية "شيلا إلدار" النقاب بأن البرلمان "الإسرائيلي" (الكنيست) سيُمرّر قريباً مشروع قرار لضمّ الضفة المحتلة لـ"إسرائيل".

ونقلت صحيفة "معاريف" عن "إلدار"، الذي ينتمي إلى حزب "الليكود" الحاكم، قوله، إنه حصل على تعهدات من وزراء ونوّاب الحزب ومن قادة حزب "البيت اليهودي"، بأن يتم سنّ قانون يشرع ضمّ الضفة الغربية، مشدّداً على أن هذا المشروع "سيكون على رأس أولويات كتل اليمين البرلمانية".

ولفتت الصحيفة إلى أن ما ورد على لسان "إلدار" لقي تأييداً من نائب وزير الحرب الحاخام إيلي بن دهان، القيادي في "البيت اليهودي".

وأشارت إلى أن بن دهان قال في احتفال نُظِّم في الخليل، "ضمّ يهودا والسامرة (الاسم العبري الذي يُطلق على الضفة الغربية) هو أمر الساعة. الظروف الإقليمية والدولية تسمح بذلك"!

ونوّهت الصحيفة إلى أن وزراء بارزين، مثل وزير التعليم نفتالي بينيت، يقترحون ضمّ الضفة الغربية "بشكل متدرّج"، منوّهة إلى أن بينيت يقترح أن يتم في البداية ضمّ مناطق "ج"، التي تشكّل ٦٠ % من مساحة الضفة الغربية.

ونقلت "معاريف" عن بينيت قوله: "مناطق ج تضمّ ٤٠٠ ألف يهودي و ٧٠ ألف عربي، وسنعرض على العرب إما الحصول على المواطنة الإسرائيلية أو حقّ الإقامة".

وأوضحت الصحيفة أن مجلس المستوطنات اليهودي قد شكل "لوبي" داخل البرلمان، للدفع نحو سن قانون ضم الضفة الغربية بأسرع وقت ممكن.

وكشفت الصحيفة أن قادة مجلس المستوطنات مستعدّون لتطبيق قرار الضمّ بالتدريج "على أن يتم أولاً ضمّ تجمّع أدوميم، الذي يضمّ كلّ المستوطنات التي تحيط بالقدس، وعلى رأسها معاليه أدوميم، كبرى مستوطنات الضفة الغربية".

ونوّهت الصحيفة إلى أن أوّل من طرح فكرة ضمّ الضفة الغربية هو تنظيم نسائي يميني يُطلَق عليه "نساء بالأخضر"، وتقوده ناديا مطار ويهوديت كتسوفر.

ومن المفارقة أن طرح هذه المشاريع يأتي في ظلّ إجماع إسرائيلي متصاعد حول دور السلطة الفلسطينية الحاسم في الحفاظ على أمن المستوطنين وتوفير بيئة مناسبة لمشروعهم.

ففي مقال نشره موقع "واللا"، قال الصحفي الإسرائيلي آفي سيخاروف، إن "إسرائيل" "ليس بإمكانها ضمان أمنها دون تعاون السلطة الأمني"!

وأضاف: "في غضون آخر ستة أشهر أحبطت السلطة عشرات العمليات التي خطّطت لاستهداف المستوطنين والجنود".

الاحتلال يهدم مُصلّى الأنبياء وسط مدينة القدس

هدمت جرّافات الاحتلال مُصلّى "الأنبياء" في حي المصرارة وسط مدينة القدس المحتلة. وقال شهود عيان إن قوات كبيرة من جيش الاحتلال اقتحمت الحي، وانتشرت في أحيائه وعلى أسطح المنازل المجاورة. وأشار الشهود إلى أن قوات معزّزة من الاحتلال حاصرت منطقة المصرارة وشرعت بإزالة المركبات القريبة من مُصلّى الأنبياء، قبل أن تهدمه وتسوّيه بالأرض.

يُشار إلى أن هذا المصلّى مبني من اللواح الصاج ومئذنة صغيرة، ويقع بين موقف حافلات الجنوب وموقف سيّارات خاص. وتعتبر بلدية الاحتلال أن المصلّى مقامٌ على أرض مصادرة وتابعة لها، وأنه مبني بدون ترخيص، على حدّ زعمها.

المتطرف غليك.. مستمر باقتحام الأقصى حتى إشغال منصب عضو كنيست!

أفيد أن عددًا من المتطرّفين اليهود، وعلى رأسهم الحاخام يهودا غليك، الذي من المتوقع أن يشغل منصب عضو كنيست قريبًا، قاموا باقتحام المسجد الأقصى. وسجّلت كاميرات المراقبة غليك وهو يغادر باب السلسلة .

وكان الحاخام يهودا غليك قد زعم أنه سيلتزم بقرار رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، الذي يحظر على أعضاء الكنيست اقتحام المسجد الأقصى. وحول هذا الموضوع قال إن القرار ساري المفعول بدءاً من يوم تولّيه منصب عضو الكنيست. وحتى ذلك التاريخ سيستمرّ في الوصول إلى ما أسماه بـ"جبل الهيكل" لـ"يستمدّ منه القوّة" . على حد تعبيره!

يُشار إلى أن نتنياهو كان قد اضطرّ إلى إصدار هذه التعليمات بموجب الاتفاقات بينه وبين العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني.

وانضمّ "غليك" إلى الكنيست كنائبٍ عن حزب الليكود، بعد استقالة الوزير السابق موشيه يعلون من الكنيست، علماً أنه (غليك) يوصف بـ"مهندس اقتحامات الأقصى"، كونه من أبرز من يخطّطون لاقتحامات المسجد الأقصى ويقودونها.

المصالحة الفلسطينية:

الشخصيات الفلسطينية المستقلّة و التحضير لحراك ١٥ حزيران

يواصل "تجمّع الشخصيات الفلسطينية المستقلّة" برئاسة الدكتور ياسر الوادية، عضو الإطار القيادي لمنظمة التحرير، تحضيراته واجتماعاته بواسطة لجانه وممثّليه في فلسطين والشتات للحراك الشعبي يوم ١٥ حزيران المقبل، لإنهاء الانقسام وتوحيد الضغوط الفلسطينية لتحقيق المصالحة.

وقد اجتمع وفد من "قيادة تجمّع الشخصيات المستقلة" في قطاع غزة مع قيادة "الجهاد الإسلامي" لمناقشة ضرورة تحمّل الجميع لمسؤولياتهم، وبحث الوسائل اللازمة لتشكيل كتلة ضغط لتجمع "كلّ الأطراف الفلسطينية على طاولة واحدة ترتّب البيت الداخلي وترفع المعاناة عن الشعب المظلوم".

وأكد الأستاذ مراد الريّس، عضو قيادة تجمع الشخصيات المستقلّة، على الترابط والتنسيق المتواصل مع حركة "الجهاد الإسلامي" لتحقيق المصالحة منذ فترات الاقتتال الداخلي وسنوات الانقسام الفلسطيني، داعياً

لأهمية توحيد كافة الجهود لفرض المصالحة على حركة فتح وحركة حماس وإخراج الشعب الفلسطيني من دوائر الخلافات السياسية بصورة عاجلة وكسر الحصار وفتح المعابر.

وطالب الشيخ سليم الزريعي، عضو قيادة تجمّع الشخصيات المستقلّة، بضرورة نزول حركة الجهاد الإسلامي يوم ١٥ حزيران المقبل، وإعلاء صوت إنهاء الانقسام الذي يدخل عامه العاشر، مؤكداً أننا نسعى لإعادة الوحدة الفلسطينية، التي تجمع حركة فتح وحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية وحزب الشعب والشخصيات المستقلّة وكافة الأخوة في القوى والفصائل الوطنية والإسلامية.

المصالحة الفلسطينية

تراوح عملية المصالحة الفلسطينية مكانها، رغم تنقّل حواراتها بين العواصم، مع تأجيل متكرّر للقاء الثالث الذي كان مقرّراً أن يجمع فتح وحماس في الدوحة. فقد عادت الحملات الاعلامية بين الطرفين، وتبدّدت الآمال بإنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام. والقيادة المصرية وجدت نفسها بعيدة عن الملف الفلسطيني، فيما الأجندات القطرية ـ التركية يُصار إلى تنفيذها قرب حدودها، حيث يبدو أنها تريد وضع آليات توقف التدخل التركي ـ القطري في قطاع غزة، خاصة أن الدوحة وأنقرة (حسب القاهرة) تدعمان الجماعات التي تسعى لضرب الاستقرار في الساحة المصرية.

من هنا، جاءت دعوة الرئيس المصري عبدالفتّاح السيسي إلى الفلسطينيين والإسرائيليين للتفاوض، كمؤشّر بأن مصر تحاول استعادة ملف المصالحة من التحالف القطري ـ التركي، وكاختبار وكشف لنوايا وطبيعة وأهداف العلاقة بين الحركة والمحور القطري ـ التركي ـ الأخواني. أما من ناحية السلطة الفلسطينية، فمن صالحها أن تبتعد الأصابع القطرية التركية عن الملف الفلسطيني بالكامل، وليس في أحد جوانبه والمتمثّل في إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة.

وقد رحّبت القوى الوطنية والإسلامية، في اجتماعها الذي عقِد يوم الأحد في ٢٠١٦/٥/٢٢، بنداء الرئيس المصري لاستئناف جهود المصالحة الفلسطينية الداخلية، والذي عبَّر خلاله عن استعداد مصر لمواصلة دورها لتحقيق الوحدة .

وأكدت خلال اجتماع لها في مكتب العلاقات الخارجية بحركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة، على تقديرها العالي لهذه الدعوة، مشدّدة على أهميتها للمساهمة في إنهاء الانقسام وتطبيق ما تمّ الاتفاق عليه بين القوى الوطنية والإسلامية كافة.

وفي هذا السياق، أكدت مصادر فلسطينية أن وفداً من حركة "فتح" سيتوجّه إلى القاهرة لتفعيل ملف المصالحة. ويرأس الوفد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مسؤول ملف المصالحة، عزّام الأحمد. وتهدف الزيارة لتفعيل ملف المصالحة والتحضير للقاء مع "حماس" نهاية الشهر الجاري بالقاهرة.

وقالت المصادر إن القاهرة اتخذت قراراً استراتيجياً بإنهاء الانقسام الفلسطيني، وإنها ستسمح لوفد حماس من قطاع غزة بالتوجه إلى مصر قريباً، وإن مصر استمعت بعمق لوجهة نظر زعيم الجهاد الإسلامي رمضان عبدالله شلّح الذي يزور مصر، بضرورة التحرّك العاجل لإنهاء هذا الملف في ظلّ التهديدات الخطيرة التي تواجهها القضية الفلسطينية، واحتمالات تدهور الأوضاع في غزة بعد تعيين "ليبرمان" وزيراً للحرب في "إسرائيل".

ومن المعلوم أن وفداً من حركة الجهاد الإسلامي، يضمّ الأمين العام للحركة رمضان عبد الله شلّح، ونائبه زياد النخالة، يتواجد في القاهرة منذ الخميس (٥/١٩) "في زيارة تهدف للقاء مسؤولين مصريين، لبحث ملفات فلسطينية هامة"، وفقاً لما صرّح به المتحدث باسم الحركة داوود شهاب.

وكان الناطق باسم حماس سامي أبو زهري قد أكد ترحيب حركته بالمبادرة التي أطلقها الرئيس السيسي، مشيراً إلى أن "حماس بادرت إلى الترحيب بهذه الدعوة وأعلنت جهوزيتها للذهاب إلى طاولة المصالحة في أيّ مكان في العالم؛ ومصر تُعدّ الرقم (واحد) في رعاية المصالحة الفلسطينية وكلّ ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وقال: "أي مشروع يُلبّي حقوق الشعب الفلسطيني والمصلحة الوطنية نحن معه، والمصالحة الوطنية بحاجة لتوفّر الارادة".

وكشف أبو زهري عن ترتيبات تجري لزيارة قريبة لوفد من حركة (حماس) إلى القاهرة، للقاء المسؤولين في جهاز المخابرات المصرية، وذلك في إطار رغبة الطرفين في تعزيز التفاهم المشترك الذي تمّ التوصل إليه خلال الزيارة الأخيرة لوفد من (حماس) إلى القاهرة.

ويرى مراقبون أن زيارة وفد الجهاد الإسلامي، والزيارات المرتقبة لحركتي فتح وحماس، هي ترجمات لدعوات الرئيس المصري عبدالفتّاح السيسي، لدفع جهود المصالحة الفلسطينية، إذ أبدى استعداد بلاده للعب دور الوسيط بين الفصائل الفلسطينية.

ونفى مسؤول فلسطيني، وهو قيادي كبير في حركة فتح (كما تصفه صحيفة القدس العربي القطرية)، أن تكون مصر قد وجّهت أيّ دعوات رسمية للفصائل من أجل الحضور إلى القاهرة . حتى اللحظة . بُغية فتح ملف المصالحة، للتوصل إلى حلٍ يُنهي كافة الخلافات. وأكد أنه بعد خطاب الرئيس المصري، لم تُوجّه أيّ دعوة مصرية للفصائل...

و أشار إلى أنه لم تحدّد بعد أيّ مواعيد للقاء قريب بين فتح وحماس في العاصمة القطرية الدوحة، حسب ما كان مخطّطاً سابقاً، مؤكداً استمرار «فجوة الخلاف الكبيرة» بين الطرفين، حول العديد من الملفات، وفي مقدّمتها ملّفا برنامج الحكومة وموظّفي غزة.

وكشف القيادي أن جولة الحوار الثانية التي عُقِدت في العاصمة القطرية، وما تلاها من تصريحات لقادة من حماس، فجّرت الكثير من الخلافات التي باعدت بين المواقف بشأن إنهاء الانقسام. ووجّه في هذا السياق انتقادات لحماس، وقال إنها تراجعت عن تفاهمات سابقة جرى التوصل إليها لحلّ القضايا الخلافية.

وفي هذا السياق، أشار المسؤول إلى أن ملف الموظّفين الذين عيّنتهم حركة حماس بعد سيطرتها على قطاع غزة لم يكن مشكلة، وأنه جرى الاتفاق في مرّات سابقة، وآخرها اللقاء الذي عقِد في القاهرة بين وفدي فتح وحماس بعد الحرب الأخيرة على غزة، في ٢٠ / آب ٢٠١٤، على أن يُحال ملف الموظفين المعيّنين من حماس إلى لجنة قانونية وإدارية تشكّلها حكومة التوافق لبحث ملفاتهم.

ولفت إلى أن هذه الحكومة مشكّلة بالتوافق بين فتح وحماس. وقال إنه بعد هذه الموافقة على اللجنة القانونية والإدارية، عادت حماس وتراجعت في لقاء الدوحة الثاني، وطالبت بالاعتراف بهم قبل التوقيع على أيّ اتفاق مصالحة.

وأكد المسؤول في "فتح" على أن هناك خلافاً شديداً لا يزال قائماً بين فتح وحماس حول برنامج حكومة الوحدة المنوي تشكيلها بهدف وضع حدٍ للانقسام، مؤكدا أن "فتح" لا تزال تطالب بتبنّي هذه الحكومة برنامج منظمة التحرير، حتى تلاقي قبولاً دولياً، وأن حماس طالبت بأن تتبنّى «برنامج الوفاق الوطني».

وشدّد أن "فتح" تدعو لتبنّي برنامج المنظمة، من أجل رفع أيّ حظر أو مقاطعة دولية للحكومة، لافتاً إلى أن «برنامج الوفاق» يُعدّ «برنامجاً محلياً» بين الفصائل والقوى الفلسطينية، لا يعترف به المجتمع الدولي.

وقال القيادي في "فتح" إن عدم الاتفاق على صيغة البرنامج المقترح لحكومة الوحدة الوطنية المرجو تشكيلها، إضافة إلى قضية ملف الموظّفين، يعيق عقد اللقاء الثالث بين فتح وحماس في الدوحة، حسب ما كان مقرّراً في الشهر الحالي (أيار).

الكشف عن مساعٍ سويسرية لعقد مؤتمر دولي للمصالحة الفلسطينية

كشف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ومفوّض العلاقات الدولية، الدكتور نبيل شعث، النقاب عن عرض سويسري لعقد مؤتمر دولي لبحث المصالحة الفلسطينية في جنيف.

وقال شعث إن المؤتمر الدولي الذي دعت إليه سويسرا سيركّز على قضايا كثيرة، والتي مازالت بحاجة إلى حل، لافتاً إلى أن "هناك اتصالات مستمرة أتمنّى أن تنجح جميعاً، وأن يقترب يوم الاتفاق على تحقيق الوحدة".

أضاف: "بدون الوحدة الفلسطينية لا نستطيع أن نواجه عدوّنا بكلّ إمكاناتنا، ولا أن نحقق طموح شعبنا"، مشدّداً على ضرورة العمل من أجل إنهاء الانقسام.

وأوضح شعث "أن فكرة المؤتمر الدولي بجنيف استمرار للمشروع السويسري المطروح منذ أكثر من سنة. لكن الظروف الآن أعتقد أنها أفضل للوصول إلى اتفاق".

وأعرب عن أمله أن تؤدّي الجهود السويسرية للوصول إلى اتفاق يحقّق المصالحة الفلسطينية، ويزيل هذا الانقسام الذي عانى منه الكلّ الفلسطيني.

وكان نائب رئيس المكتب السياسي لحركة (حماس) إسماعيل هنيّة قد قال في هذا الصدد إن السفير السويسري بول غارنير، أبلغه خلال لقاء جمعه به في مدينة غزة، بنيّة بلاده عقد مؤتمر يجمع العديد من الأطراف لبحث المصالحة، موضحًا أنه أبلغ السفير بأن البداية في ملف المصالحة الفلسطينية يجب أن تكون في الاعتراف بكل الموظفين في قطاع غزة.

تطوّرات إسرائيلي:

عاصفة ليبرمان تجتاح "إسرائيل" ولا تغيّر كثيراً

أثارت التطورات السياسية الأخيرة في "إسرائيل" السجال الداخلي بشأن الوجهة التي تتخذها الدولة العبرية. ومن قائلٍ بأن هذه التطورات أمر طبيعي وأنها تعّبر عمّا يدور في عمق المجتمع "الإسرائيلي" من نزوع نحو اليمين والتطرّف، إلى آخر يرى بأن ما يحدث هو ثمرة سطوة عصابة واختطافها للمشروع الصهيوني. ولا ريب في أن ما حدث من استقالة وزير الجيش موشي يعلون وعرض الحقيبة على زعيم «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، سيبقى موضع نقاش غير محسوم لفترة طويلة، رغم أن بعض أبعاده واضحة جداً؛ ولا بدّ، عند قراءة المشهد الحالي من العودة قليلاً إلى الوراء، إلى زمن دخول بنيامين نتنياهو الحلبة السياسية "الإسرائيلية" بسيطرته على الليكود قبل أكثر من عشرين عاماً.

وقتها كان يُقال إن نتنياهو طفا على سطح زعامة الليكود، وفاز برئاسة الحكومة ضد شمعون بيريز، بعد أن وصل في «غوّاصة»؛ وكان في الغوّاصة طاقم أساسي يرأسه أفيغدور ليبرمان الذي لم يُخفِ يوماً تعامله مع الجميع بطريقة «حارس البارات».

ويعيش ليبرمان تجاه نتنياهو شعوراً بأنه الرجل الذي صنعه وأوصله إلى رئاسة الحكومة، وأنه لم يختلف معه إلاّ عندما غدا مديراً عاماً لرئاسة الحكومة، حيث سعى فعلياً لأن يكون مديراً عاماً للدولة العبرية. والغريب أن نتنياهو لم يُفلح على مرّ السنين في التحرّر من أسْر ليبرمان. فالخلاف، على ما يبدو، كان أقرب إلى سيناريو فيلم «الراقصة والطبّال»، حيث آمن الطبّال، وهو هنا ليبرمان، أنه هو مَن صنع الراقصة. والصحيح أن نتنياهو لم يُفلح في التحرّر من الاعتقاد بأنه من دون إيقاع ليبرمان يصعب عليه الرقص ونيل الإعجاب.

وفضلاً عن ذلك، بدا أن ليبرمان لا يكتفي بالابتعاد عن نتنياهو، بل إنه يتعمّد تحقيره وإهانته كلّما سنحت الفرصة عندما يكون بعيداً عنه. وكثيراً ما سبّب ليبرمان المشكلات لنتنياهو، خصوصاً بعد أن يصفه بأقذع الأوصاف؛ ولأسباب مختلفة، أجبرت توازنات الحلبة السياسية الإسرائيلية، نتنياهو على اللجوء في الملمّات إلى ليبرمان. وقد حدث ذلك تقريباً في كل الائتلافات الحكومية التي أنشأها، والتي كان فيها ليبرمان يتعمّد ابتزاز نتنياهو إلى أقصى درجة.

حدث هذا عندما عيّنه وزيراً للشؤون الاستراتيجية، ثم وزيراً للخارجية، وهذه المرّة وزيراً للدفاع. وفي كلّ مرّة كان ليبرمان يخرج على نتنياهو مُظهراً أنه مخادع ومنافق وأنه شخصياً وحزبه يمثّلان اليمين المبدئي. وكان أشدّ ما يغيظ نتنياهو هو تطلّع ليبرمان الفعلي لزعامة اليمين واستعداده لتحدّي نتنياهو علناً. ولذلك، كثيراً ما بدا تسامح نتنياهو مع ليبرمان نوعاً من الخوف من الرجل الذي يُلقّب بـ «إيفيت»؛ لكن كان يُنظر إليه في أوساط كثيرة على أنه «إيفان الرهيب». وهذا ربما ما دفع المعلّق السياسي للقناة الثانية، أودي سيغال، لإبداء الاستغراب من خطوة نتنياهو بترفيع مكانة الرجل الذي لا يُخفي رغبته في إزاحته عن كرسيّه والجلوس مكانه.

لكن، رغم كلّ ما سبق، فإن تعيين ليبرمان وزيراً للحرب، هو ثمرة نزوع اليمين عموماً إلى إحكام سيطرته على كلّ مناحي الحياة في "إسرائيل". ونظراً للتوتر حول ما صار يُعرَف بـ «القِيم» الديمقراطية والخشية من الفاشية، فإن اليمين، عموماً ونتنياهو خصوصاً، بحاجة إلى مَن يحمل الهراوة في وجه من يتجرّؤون على التصدّي لليمين حالياً. ومن يُبدون في الآونة الأخيرة تحدّياً لليمين لم يعودوا ساسة في أحزاب وسط أو يسار، وإنما رجالات من الجيش. وهذا ما خلق المشكلة الحالية التي تعاني منها الحلبة السياسية الإسرائيلية.

فالصراع الحقيقي هو ما يدور في وسط اليمين وما يحاول اليمين حسمه في المجتمع الإسرائيلي، بما في ذلك الجيش نفسه. إذ لم يرتَح نتنياهو لأقوال رئيس الأركان ضدّ إفراغ خزنة رشّاش في طفلة فلسطينية تحمل مقصاً، ولا تقديم الجندي الإسرائيلي مُعدم الجريح الفلسطيني في الخليل للمحاكمة. كما لم يرتَح نتنياهو، واليمين عموماً، لتحذير نائب رئيس الأركان يائير جولان من خطر المظاهر النازية والعنصرية في المجتمع الإسرائيلي. فهؤلاء هم مَن دعوا الإسرائيليين لحمل السلاح وقتل كلّ مَن يُشهر سكيناً في وجههم. وهؤلاء أيضاً مَن يثيرون النزعات العنصرية والفاشية ضدّ العرب في "إسرائيل".

وليس صدفة أن ليبرمان يُعتبر أبرز مَن يُحرّض على العرب ونوّابهم في الكنيست، عندما يتعلّق الأمر برغبته في زيادة شعبية حزبه، أو عندما يقترب موعد الانتخابات. ولذلك، كان ترحيب الجمهور اليميني كبيراً بعودة ليبرمان إلى الائتلاف الحكومي، وحتى بتولّيه وزارة الدفاع. بل إن حزب البيت اليهودي، بزعامة نفتالي بينت، خرج عن طوره للترحيب بعودة ليبرمان رغم المنافسة القائمة بين المكوّنات الثلاثة لليمين الإسرائيلي: الليكود، البيت اليهودي وإسرائيل بيتنا.

في كلّ حال، ينتظر كثيرون أن تقود التطورات الأخيرة في "إسرائيل" إلى تعميق الانقسام الداخلي وإلى زيادة الضغوط الدولية على الدولة العبرية. لكن، وكما برهنت التجارب، فإن "إسرائيل" لا ترتدع من الضغوط الدولية طالما أنها في هامش الاحتمال، خصوصاً في ظلّ الانقسام الداخلي الأميركي. ويمكن الاعتقاد بأن وصول ليبرمان إلى وزارة الحرب لن يغيّر جوهرياً من السياسة الأمنية الإسرائيلية في وقت قريب؛ فتغيير هذه السياسة يقتضي العمل على تغيير الرموز الأمنيين الحاليين وتغيير منهجية تفكيرهم. وهذا لن يتم خلال أسابيع أو شهور. وقد يكون تعيين ليبرمان هو البداية، لكن النتائج لن تكون قريبة.

نتنياهو يوجّه رسالة حادّة للإسرائيليين بشأن ليبرمان

وجّه رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، رسالة إلى الإسرائيليين، خلال مؤتمر صحفي جمعه برئيس الوزراء التشيكي بمدينة القدس المحتلة، بعد موجة الانتقاد لتعيين زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" المتطرف أفيغدور ليبرمان، بمنصب وزير الحرب خلفًا لموشيه يعلون.

وقال نتنياهو موجّهًا حديثه للإسرائيليين: "في عالم السياسية يقولون الكثير من الأمور، ولكنهم يبلعون أقوالهم فيما بعد. وأنا المسؤول عن الأمن الإسرائيلي، سمعت الكثير من أصوات جلد الذات ومحاولات التخويف، ولكنني اقترح الكف عن البكاء والعويل"، وذلك في إشارة إلى نيّته تعيين ليبرمان وزيراً للحرب.

وقد دار سجال إسرائيلي داخلي خلال الأيام الأخيرة بعد قرار نتنياهو ضمّ حزب ليبرمان للحكومة وتعيين ليبرمان وزيرًا للجيش، حيث يوصف ليبرمان بالمتهوّر وعديم التجربة العسكرية خلافًا ليعالون الذي تدرّج في المناصب العسكرية.

كما وجّهت انتقادات شديدة اللهجة لنتنياهو من قِبل الخبراء والمحلّلين العسكريين في الكيان الإسرائيلي على قراره تعيين ليبرمان وزيراً للجيش.

وقبل أيام، كشف المحلّل العسكري في صحيفة "هآرتس" العبرية عاموس هرئيل، عن حالة من الصدمة في صفوف قادة الجيش الإحتلال منذ الإعلان عن صفقة نتنياهو–ليبرمان، حيث يرون في ليبرمان كآخر من يصلح لإدارة وزارة مهمّة جدًا كوزارة الجيش.

ولفت إلى أن الصدمة في صفوف الأمن كانت كبيرة كصدمة وزير الجيش نفسه "موشي يعلون"، الذي لم يتوقع يومًا أن يتخلّى عنه "نتنياهو" بهذا الشكل المهين.

وقال "هرئيل" إن سبب كلّ هذه الصدمة مردّه إلى مواقف ليبرمان الهجومية تجاه قادة الجيش منذ فترة، وإنه لا يصلح ليكون على رأس الهرم العسكري في "إسرائيل"، حيث لم يأت من الجيش بدايةً. وكذلك هو يفتقد للقدرة على استيعاب الآخرين ثانيًا.

وشبّه تعيين ليبرمان بهذا المنصب كفوز "دونالد ترامب" بمنصب رئاسة الولايات المتحدة، ووقْع هكذا فوز على الأمن الأمريكي وأذرعه المختلفة، وكذلك وقْعه على الدول الخارجية.

ومن جملة أسباب القلق الإسرائيلي من تعيين ليبرمان بهذا المنصب الحسّاس، طريقة تعاطيه مع الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية على وجه الخصوص التي تعامل معها كجسم متخلّف سياسيًا، حيث هدّد مؤخراً بتصفية قادة حماس إذا لم يتم إعادة "جثث" الجنود الإسرائيليين الذين أسرتهم كتائب القسّام في غزة.

ويُعتبر هذا الخط بعيدًا كلّ البعد عن الخط الذي انتهجه "يعلون" وقيادة الجيش، والتي ترى في التنسيق الأمني مع السلطة مصلحة إسرائيلية، وكأحد العوامل الرئيسية لإضعاف موجة العمليات الأخيرة، في حين لا يُعرف كيفية تعامل ليبرمان مع ظروف مشابهة.

دعوات لتأسيس حزب "يميني متّزن" لإسقاط نتنياهو

لا تزال عاصفة استقالة وزير "الأمن" الإسرائيلي، موشيه يعالون، تضرب الحلبات السياسية – العسكرية – الإعلامية في "إسرائيل". لكن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، على ما يبدو، لا يزال يمسك بزمام الحراك السياسي، "لمصالح شخصية" بحسب محلّلين، بعدما ركل يعالون وأهان رئيس "المعسكر الصهيوني"، يتسحاق هرتسوغ، وضمّ أفيغدور ليبرمان إليه كوزير للأمن. ووفقاً للمحلّل السياسي في القناة الثانية للتلفزيون

الإسرائيلي، أمنون أبراموفيتش، فإن هرتسوغ مصاب "بمرض عضال سياسي، وتبقى له سنة أو سنتين في الحياة السياسية". وكتب "أبراموفيتش" في مقاله الأسبوعي في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أنه على الرغم من الإذلال الذي تعرّض له من جانب نتنياهو وضمّ ليبرمان للحكومة بدلاً منه، لكن هرتسوغ لم ييأس من إمكانية انضمامه إلى الحكومة. وتوقّع "أبراموفيتش" أن نتنياهو سيفاوض هرتسوغ، وسيقدّم تعهدات خطيّة، رفض تقديمها في الأسبوعين الماضيين، ربما تشمل حصول هرتسوغ على حقيبة الأمن أيضاً، "إذ أنه من يعلم كم سيدوم شهر العسل هناك" بين نتنياهو وليبرمان. لكن "أبراموفيتش" أكد أن حزب العمل الإسرائيلي، الذي يرأسه هرتسوغ، هو حزب "بدون أفق" و"لا يوجد أيّ احتمال لأن يفوز بالحكم" كبديل لحزب الليكود، وأن مصير العمل هو الانشقاق. واعتبر "أبراموفيتش"، ومحلّلون آخرون أيضاً، أن "الحكم الحالي بالإمكان تغييره بواسطة حزب وسط له نكهة يمينية ولون قومي، ومساومة سياسية تعيد "إسرائيل" إلى مسار التاريخ وتحيّد الدولة الثنائية القومية: حزب كديما ٢". واعتبر أيضاً أن حزباً كهذا يمكن أن يتشكّل من تكاتف كل من رئيس حزب "ييش عتيد"، يائير لبيد، ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، غابي أشكنازي، والوزير السابق من الليكود، غدعون ساعر، وموشي يعلون.

ليبرمان يتخلّى عن شرط إعدام منفّذي العمليات

أفاد موقع "سروجيم" بأنه يبدو أن وزير الجيش القادم، ورئيس حزب "إسرائيل بيتنا"، أفيغدور ليبرمان، طوى أحد الأعلام الهامة التي ركض من أجلها خلال الانتخابات الأخيرة ودخل من أجلها في مفاوضات مع نتنياهو قبيل انضمامه للحكومة. ونقل الموقع تقريرًا نشرته القناة الثانية، وجاء فيه أن ليبرمان تنازل عن طلبه بفرض عقوبة الإعدام بحقّ منفّذي العمليات، مشيرًا إلى أنه اكتفى في نهاية الأمر بإصلاح تجميلي وبلا معنىً لأمر المحكمة العسكرية. وحسب الاتفاق بين ليبرمان ونتنياهو، سيطرأ تغييرعلى القانون الذي يسمح بفرض عقوبة إعدام بالإجماع بين جميع القضاة، حيث ستُشترط الأغلبية فقط. ومع ذلك، هذا التعديل عديم الجدوى. أيضاً، وبالرغم من عديد الهجمات من قِبله ضدّ نتنياهو حول الحريديين وفي قضايا الدين والدولة، من غير المتوقع حدوث تغييرات بعيدة المدى. وفي المرحلة الأولى وفقًا للاتفاق، ستُقام لجنة خاصة من أجل استيضاح تلك القضايا. لكن الوضع الراهن سيتم المحافظة عليه.

الحكومة الإسرائيلية ستدفع بقوانين عنصرية في دورة الكنيست الصيفية

بدأت يوم الإثنين، في ٢٣-٥-٢٠١٦، الدورة الصيفية للكنيست "الإسرائيلي"، في ظلّ التطوّرات السياسية إثر توقعات بتوسيع الائتلاف الحكومي وضمّ حزب "يسرائيل بيتينو" برئاسة أفيغدور ليبرمان، إلى الائتلاف، والذي سيستند إلى ٦٦ عضو كنيست بدلاً ٦١ لدى إغلاق الدورة الشتوية.

ويُتوقع أن يُسهّل انضمام حزب ليبرمان إلى الائتلاف سنّ مشاريع قوانين عنصرية ومعادية للديمقراطية، وبينها مشروع قانون إقصاء النوّاب العرب، ومشروع قانون ملاحقة المنظمات الحقوقية "الإسرائيلية"، ومشروع قانون لضم الضفة الغربية

يُذكر أن الائتلاف الحكومي كان قد بادر إلى طرح مشروع قانون إقصاء النوّاب العرب، وتمّت المصادقة عليه بالقراءة الأولى، في أعقاب لقاء نوّاب التجمّع في القائمة المشتركة مع عائلات في القدس الشرقية استشهد أبناؤها ويحتجز الاحتلال الإسرائيلي جثامينهم.

وكانت الحكومة الصهيونية واجهت صعوبات في سنّ مشاريع قوانين خلال دورة الكنيست السابقة، بسبب تمرّد أعضاء كنيست من حزب الليكود الحاكم.

يعلون: عناصر خطيرة ومتطرّفة تسيطر على حزب "الليكود"

قال وزير دفاع كيان الإحتلال "المستقيل"، موشيه يعلون، إن عناصر خطيرة ومتطرّفة باتت تسيطر على حزب "الليكود" ودولة إسرائيل. هذا ليس حزب الليكود الذي انضممت إليه"!

وأضاف: "هناك جهات تحاول السيطرة على الحزب الوطني والدولة. وللأسف، فإن سياسيين كبار اختاروا التشرذم وانقسام الصفوف بدلًا من توحيد الصف".

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي أعلن خلاله يعلون عن استقالته من منصبه كوزير للدفاع، ومن عضوية الكنيست (البرلمان).

المجلس الوزاري المصغّر(الكابينت)

قاد التغيير السياسي الأخير إلى تغيير صورة القيادة السياسية المشرفة على القيادة العسكرية في الكيان. وهي هنا المجلس الوزاري المصغّر، والمعروف بـ «الكابينت».

وحتى وقتٍ قريب، كان هذا المجلس يعاني من تفوّق المتطرّفين فيه، ما دفع شخصاً متطرّفاً مثل موشي يعلون نفسه، للظهور بمظهر المعتدل والكابح للنزعات المغامرة. وهو نال هذه الصورة لتبنيه مواقف القيادة العسكرية ودفاعه عنها في مواجهة المتطرّفين في اليمين؛ وبديهي أن هذه الحال ستتغيّر مع غيابه، لدرجة اندفاع البعض للقول إنه من الآن فصاعداً سيغدو نتنياهو نفسه صوت الاعتدال في حكومته والكابح أمام المغامرات التي يطالب بها من هم أشدّ تطرّفاً.

وعلى هامش العاصفة السياسية الدائرة حالياً، قرّر نتنياهو تعيين وزير البناء، الجنرال احتياط يوآف غالنت، عضواً ثابتاً في الكابينت. فاستقالة يعلون تعني خلو الكابينت من أيّ شخصية ذات تاريخ عسكري.

وقد رأى نتنياهو ضرورة تعبئة هذا الفراغ بإحضار الجنرال غالنت، وهو من حزب «كديما»؛ وتقريباً، للمرّة الأولى في تاريخ حكومات العدو، كان الكابينت سيخلو من عسكري رفيع المستوى.

ووزير الحرب الجديد أفيغدور ليبرمان لم يخدم في الجيش سوى لعام واحد، وأدّى خدمته الاحتياطية كجندي في المخازن. أما زعيم «البيت اليهودي» نفتالي بينت، فأنهى خدمته العسكرية برتبة رائد، ما جعله الشخص الأعلى رتبة عسكرية في الكابينت بعد استقالة يعلون.

إن الكابينت الجديد يختلف عن سابقيه، ليس فقط في منسوب الخبرة، بل في مقدار تطرّف أعضائه. بل إن صاحب الخبرة الأمنية الأوسع فيه، الجنرال يوآف غالنت، كان ولا يزال يتبنّى مواقف لا تبتعد كثيراً عن مواقف ليبرمان ونفتالي بينت؛ وهذا يجعل وزير المالية موشي كحلون الرجل الأقرب إلى تبنّي مواقف المؤسسة العسكرية. وفي كلّ حال، واضح أن نتنياهو، ولاعتبارات كثيرة، سيتحوّل إلى الرجل الكابح والمتوازن في الكابينت الجديد!

باراك: حكومة نتنياهو أصبحت فاشية واستقالة يعلون خطيرة

أكد رئيس وزراء كيان العدو السابق إيهود باراك ، أن حكومة بنيامين نتنياهو تعاني أزمة حقيقية بعد استقالة وزير الحرب موشيه يعلون.

وقال باراك: "استقالة يعلون يجب أن تدقّ ناقوس الخطر داخل "إسرائيل"، مشيراً إلى أن الاستقالة ستعزّز النزعة الفاشية داخل الحكومة.

ويأمل باراك ألاّ تدفع "إسرائيل" ثمناً باهظاً لتولّي رئيس حزب (إسرائيل بيتنا) المتطرّف أفيغدور ليبرمان حقيبة وزير الحرب بديلاً عن يعلون.

"إسرائيل" تبني مدينة إلكترونية بصحراء النقب

تقوم "إسرائيل" حالياً بجمع أفضل المهارات في الجيش والمؤسسات الأكاديمية وشركات القطاع الخاص، في مساحة لا تزيد على بضعة كيلومترات مربّعة بصحراء النقب، لبناء مدينة إلكترونية وتعزيز مكانة "إسرائيل" كقوّة رقمية كبيرة في العالم. وقال تقرير لصحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية إنه لا توجد دولة أخرى في العالم غير "إسرائيل" تقوم بالدمج بين خبراتها الإلكترونية في المجالات العسكرية والأكاديمية الحكومية والخاصة، مضيفاً أن ترتيب "إسرائيل" في الاستثمار في قطاع شركات الأمن الإلكتروني الخاصة هو الثاني بعد الولايات المتحدة.

وأضاف التقرير أن "إسرائيل" لم تتعهد فقط بصدّ آلاف الهجمات اليومية من قِبل قراصنة الإنترنت ضدّ كلّ منشآتها ـ من شبكة توزيع الكهرباء إلى الصرّافات الآلية . فحسب، بل وعدت ببناء قطاعها الإلكتروني التجاري وتحويله إلى قوّة اقتصادية.

قدرة هجومية

أشار التقرير إلى أن "إسرائيل" وصلت من دون أيّ ضجّة إلى أقصى مستويات التحديث والتطور لقدرتها الإلكترونية الهجومية، بتطويرها أسلحة حاسوب شبحية لاختراق شبكات أعدائها. وأعاد التقرير للأذهان أن الولايات المتحدة و"إسرائيل" أطلقتا معاً أكثر الأسلحة الإلكترونية تدميراً في العالم حتى اليوم، وهو فيروس "ستكسنت" الذي خرّب مرفق التخصيب النووي بمفاعل ناتانز في إيران.

وأوردت الصحيفة أن "إسرائيل" تتفوّق على الولايات المتحدة في قدرتها على التنسيق بين قطاعاتها المختلفة، وأن جميع القطاعات في "إسرائيل" لديها الرغبة ـ بسبب حجم "الدول" وتاريخها وثقافتها وجغرافيتها . في التعاون والعمل معاً تحت إدارة مركزية قوية، بينما الأمر في أمريكا على عكس ذلك.

ونسبت إلى رئيس المكتب الإلكتروني الوطني في إسرائيل "إفياتار ماتانيا" قوله إن "إسرائيل" تختلف عن أمريكا في أن لديها "أعداء أكثر"، وإنها تعي أن التهديدات الإلكترونية موجودة "هنا والآن". بالإضافة إلى أن أكثر جوانب الثقافة الإسرائيلية في الابتكار موجودة في الحقل الإلكتروني، و"إننا لا ننظر للقدرات الإلكترونية كتهديد يجب تخفيفه فحسب، بل كمورد اقتصادي تجب رعايته". وهذه هي الإستراتيجية التي تأسّست عليها المدينة الإلكترونية في صحراء النقب.

تجميع المجالات

وستضم المدينة الإلكترونية كلا من فريق الاستجابة الإلكترونية السريعة الذي بدأ إنشاؤه عام ٢٠١٤، كجزء من هيئة الأمن الإلكتروني الوطنية المسؤولة عن حماية جميع النظم في القطاع الخاص، و"الوحدة ٨٢٠٠" العسكرية للهجمات الإلكترونية، وجهاز الأمن الداخلي الشين بيت، وجامعة بن غوريون بالنقب التي تُعتبر أفضل جامعة في "إسرائيل" للأمن الإلكتروني.

وكشفت صحيفة "واشنطن بوست" أن "إسرائيل" لن تستطيع بناء شبكة تجسس إلكترونية بالحجم الذي يمكن أن تبنيه أمريكا، لكن خوفها من التهديد الإلكتروني أكبر من خوفها من انتهاك الخصوصية على عكس الولايات المتحدة. كما أنها ترغب في أن تخشاها دول المنطقة باعتبار أن مهاراتها في القرصنة والتجسس متطوّرة ومتجدّدة. وأوضحت أيضاً أن الأمن بالنسبة لـ"إسرائيل" أمر مركزي لبقائها، حيث أن كلّ مواطن ـ باستثناء اليهود المتطرّفين والعرب ـ مطلوب منه بعد إكماله التعليم العالي إكمال دورة في الخدمة العسكرية،

وأن أفضل التلاميذ في علوم الحاسوب والرياضيات يتم إلحاقهم بوحدات النخبة الإلكترونية العسكرية منذ أن يبلغوا من العمر ١٤ عاماً.

الكنيست يناقش فشل "إسرائيل" في الحرب على غزة (٢٠١٤)

يعقد الكنيست الإسرائيلي جلسة خاصة لمناقشة تسريبات تقرير ما يُسمّى "مراقب الدولة" حول الحرب على غزة في صيف ٢٠١٤.

ووفق القناة العبرية الثانية، سيناقش الكنيست الفشل الذي تعرضت له الحكومة الإسرائيلية وجيشها خلال الحرب على قطاع غزة عام ٢٠١٤.

وقالت القناة إن التوقيعات اللازمة لعقد الاجتماع في الكنيست تمّت بنجاح، خاصة من أحزاب "ميريتس" و"المعسكر الصهيوني" وغيرهما.

وكان ما سُمِّي بمراقب الدولة، القاضي المتقاعد يوسف شابيرا، نشر قبل أيام مسوّدة تقرير حول سلوكيّات المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي المصغّر (الكابينيت) في سياق اتّخاذ القرارات خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزّة.

وأشارت مصادر مطّلعة على مسودّة التّقرير إلى أنّه اشتمل على انتقاد لاذع لثلاثة مسؤولين كبار في الحكومة "الإسرائيلية": رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وزير الحرب الإسرائيلي، موشيه يعلون، وقائد هيئة أركان الجيش الإسرائيلي سابقاً، بيني غانتس.

ويوجّه التّقرير الأوّلي انتقادًا للحكومة الإسرائيلية كونها لم تتطّرق، خلال الشهور المعدودة التي سبقت العدوان الإسرائيلي على غزّة، إلى تهديد الأنفاق التي شيّدتها حماس، إلاّ بشكل مقتضب وعام.

كما وتمّ توجيه انتقاد حول "غياب الجهوزيّة" والاستعداد الكافيين لمجابهة تهديد الأنفاق الهجومية الموجّهة إلى داخل "إسرائيل".

"الفوضى الخلاّقة" في طريقها لفلسطين وتقاسم الضفة بين الأردن و"إسرائيل"

نقلت صحيفة "القدس العربي" اللندنية عن مصدر فلسطيني رفيع قوله "إن الوضع الفلسطيني الحالي هو الأسوأ على الإطلاق، وإن ما يجري قد يكون الطريق إلى "الفوضى الخلاّقة" التي من شأنها أن تفرض حلاً يكون جاهزاً على الأغلب ومتفقاً عليه بين مختلف الأطراف، وهو أخطر ما قد يحدث للقضية الفلسطينية".

وعلمت الصحيفة من المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه بأن ما يجري على الأرض لم يترك مجالاً لدولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ كما تنادي السلطة الفلسطينية، ولا حتى دولة واحدة ثنائيّة القومية، لأن دولة الاحتلال سترفض هذا الحل خوفاً من الهاجس الديمغرافي.

ويعتقد أن الأمور تسير باتجاه ضمّ "إسرائيل" للمناطق المسمّاة "ج" بحسب اتفاق أوسلو، التي تشكّل ما نسبته ٦٠ في المئة من الأرض الفلسطينية المحتلة ويقطنها نحو ستين ألف فلسطيني، بينما يجري ضمّ المتبقي من الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية، سواء في سياق الكونفدرالية أو في أيّ سياق آخر!

وفي حال كان هذا المخطّط بالفعل هو ما يتم الترتيب له خلف الأبواب الموصدة، فإنه وبالنظر إلى وضع الشارع الفلسطيني الذي بات أقرب إلى الانفجار على قضاياه الداخلية غير المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي، مثل ما حدث في ملف المعلّمين وما يحدث الآن في قضية الضمان الاجتماعي، فإن الانفجار المحتمل قد يقود إلى فوضى متعمّدة كي يتم فرض الحلول المطروحة وإغلاق ملف القضية الفلسطينية، وإن مؤقّتاً.

ويعاني المجتمع الفلسطيني الكثير من المشاكل الداخلية، وأهمها البطالة التي لم ينجح أحد بمعالجتها منذ سنوات طويلة.

فقد تقدّم مؤخراً لامتحان المعلّمين في وزارة التربية أكثر من ٤٠ ألفاً من الخرّيجين بحثاً عن أقل من ألفي فرصة متاحة. في حين يتخرّج من الجامعات الفلسطينية على سبيل المثال قرابة ٥٠٠ صحافي؛ غير أن سوق الإعلام ليس بحاجة إلاّ لـ ٣٠ منهم على الأكثر.

وتشكّل عودة الحراك إلى الشارع الفلسطيني في قضاياه الداخلية مزيداً من الضغط على السلطة الفلسطينية، سواء الحكومة أو القيادة، خاصة وأنه عاد بعد فترة سبات طويلة، حتى اعتقد الكثيرون أن لا مجال لصحوته؛ وبالتالي، كلّ القوانين التي تريدها الحكومة ستمرّ لا محالة. لكن ما جرى في ملف المعلّمين، وما يدور حالياً على قانون الضمان الاجتماعي، أعاد للشارع هيبته الطبيعية في ممارسة الضغط على الحكومة، كي يؤمّن قانون الضمان الاجتماعي العدالة الاجتماعية لمختلف فئات المجتمع الفلسطيني.

إحصائيات :

أكثر من ٨,٥ مليون إسرائيلي يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة

كشفت المعطيات التي نشرتها دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، عشيّة الذكرى الثامنة والستين لإقامة دولة الاحتلال، أن عدد سكان الكيان وصل إلى ٨,٥٢٢ مليون نسمة (يشمل القدس الشرقية وهضبة الجولان المحتلّتين).

وحسب المعطيات، فإن عدد "اليهود" يبلغ ٦,٣٧٧ مليون نسمة، يشكّلون نسبة ٧٤,٨%، بينما يبلغ عدد الفلسطينيين ١,٧٧١ مليون نسمة، يشكّلون نسبة ٢٠,٨%. وقد ازداد عدد سكان الكيان خلال السنة الأخيرة قرابة ١٨٢ ألف نسمة، بنسبة حوالي ٢,٢%. وتُعتبر هذه الزيادة من أعلى النسب في الدول الغربية.

ويُستدلّ من المعطيات أن عدد الوفيات في "إسرائيل" خلال العام الماضي بلغ ٤٧ ألف نسمة، وعدد الولادات الجديدة حوالي ١٩٥ الف مولود، فيما هاجر الى "إسرائيل" خلال هذه الفترة حوالي ٣٦ ألف نسمة.

وتشير الإحصائيات إلى أن عدد "اليهود" في العالم يبلغ اليوم ١٤,٣ مليون نسمة، من بينهم ٤٣% يعيشون في "إسرائيل"، علماً أن عدد "اليهود" في العالم بلغ عشيّة إقامة الكيان ١١,٥ مليون نسمة، من بينهم ٦% فقط في فلسطين المحتلة.

الاحتلال يسيطر على أكثر من ٨٥% من فلسطين التاريخية بعد النكبة

استعرض الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، من خلال الأرقام والحقائق والمعطيات التاريخية والحالية، من النواحي الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية، أوضاع الشعب الفلسطيني، لمناسبة الذكرى ٦٨ للنكبة،وذلك على النحو الآتي:

<u>النكبة: تطهير عرقي وإحلال سكّاني</u>

كشف الإحصاء أن أحداث نكبة فلسطين، وما تلاها من تهجير حتى احتلال ما تبقى من أراضي فلسطين في عام ١٩٦٧، عبّر عن مأساة كبرى للشعب الفلسطيني، من خلال تشريد نحو ٨٠٠ ألف فلسطيني من قراهم ومدنهم إلى الضفة الغربية، وقطاع غزة، والدول العربية المجاورة، فضلا عن تهجير الآلاف من الفلسطينيين عن ديارهم رغم بقائهم داخل نطاق الأراضي التي أخضعت لسيطرة "إسرائيل"، وذلك من أصل ١,٤ مليون فلسطيني كانوا يقيمون في فلسطين التاريخية عام ١٩٤٨، في ١٣٠٠ قرية ومدينة فلسطينية.

وأشارت البيانات الموثّقة إلى أن الإسرائيليين سيطروا خلال مرحلة النكبة على ٧٧٤ قرية ومدينة، حيث قاموا بتدمير ٥٣١ قرية ومدينة فلسطينية. كما اقترفت قوات الاحتلال أكثر من ٧٠ مذبحة ومجزرة بحقّ الفلسطينيين، والتي أدّت إلى استشهاد ما يزيد عن ١٥ ألف فلسطيني خلال فترة النكبة.

واليوم يستغلّ كيان العدو أكثر من ٨٥% من مساحة فلسطين التاريخية، والبالغة حوالي ٢٧,٠٠٠ كم^{٢}، ولم يتبقّ للفلسطينيين سوى حوالي ١٥% فقط من مساحة الأراضي، وحيث بلغت نسبة الفلسطينيين ٤٨% من

إجمالي السكان في فلسطين التاريخية. وقد أقام الاحتلال منطقة عازلة على طول الشريط الحدودي لقطاع غزة، بعرض يزيد عن ١٥٠٠م على طول الحدود الشرقية للقطاع؛ وبهذا يسيطر الكيان على حوالي ٢٤% من مساحة القطاع البالغة ٣٦٥ كم²، كما تسيطر "إسرائيل" على أكثر من ٩٠% من مساحة غور الأردن، والذي يشكّل ما نسبته ٢٩% من إجمالي مساحة الضفة الغربية.

ويسيطر الاحتلال الإسرائيلي أيضاً على ٨٥% من المياه المتدفقة من الأحواض الجوفية، ما يُجبر الفلسطينيين على شراء المياه من شركة المياه الإسرائيلية "ميكروت"، حيث وصلت كميّة المياه المشتراة إلى ٦٣,٥ مليون م^{٣} عام ٢٠١٤. كما يسيطر الاحتلال على معظم الموارد المائية المتجدّدة في فلسطين، والبالغة نحو ٧٥٠ مليون م^{٣} سنوياً، ولا يحصل الفلسطينيون سوى على نحو ١١٠ ملايين م^{٣} من الموارد المتاحة، علماً أن حصّة الفلسطينيين من الأحواض الجوفية حسب اتفاق أوسلو هي ١١٨ مليون م^{٣}. وكان من المفترض أن تصبح هذه الكمية ٢٠٠ مليون م^{٣} بحلول عام ٢٠٠٠، لو تمّ تنفيذ الاتفاقية المرحلية.

كذلك، قدّر عدد الفلسطينيين في العالم نهاية عام ٢٠١٥ بحوالي ١٢,٤ مليون نسمة. وهذا يعني أن عدد الفلسطينيين في العالم تضاعف ٨,٩ مرّة منذ أحداث نكبة ١٩٤٨، وفيما يتعلق بعدد الفلسطينيين المقيمين حالياً في فلسطين التاريخية (ما بين النهر والبحر)، فإن البيانات تشير إلى أن عددهم بلغ نهاية عام ٢٠١٥ حوالي ٦,٢ مليون نسمة. ومن المتوقع أن يبلغ عددهم نحو ٧,١ مليون، وذلك بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، وذلك فيما لو بقيت معدّلات النمّ السائدة حالياً.

وتُظهر المعطيات الإحصائية أن نسبة اللاجئين في فلسطين تشكّل ما نسبته ٤٢,٨% من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين نهاية عام ٢٠١٥. كما بلغ عدد اللاجئين المسجّلين لدى وكالة الغوث "الأونروا" في الأول من تشرين الثاني للعام ٢٠١٥، حوالي ٥,٥٩ مليون لاجئ فلسطيني؛ ويعيش حوالي ٢٨,٧% من اللاجئين الفلسطينيين في ٥٨ مخيّماً، تتوزّع بواقع ١٠ مخيّمات في الأردن، و٩ مخيّمات في سورية، و١٢ مخيّماً في لبنان، و١٩ مخيّماً في الضفة الغربية، و٨ مخيّمات في قطاع غزة.

وتمثّل هذه التقديرات الحدّ الأدنى لعدد اللاجئين الفلسطينيين، باعتبار وجود لاجئين غير مسجّلين، إذ لا يشمل هذا العدد من تمّ تشريدهم من الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٩ حتى عشيّة حرب حزيران ١٩٦٧ "حسب تعريف الأونروا". ولا يشمل أيضاً الفلسطينيين الذين رحلوا، أو تمّ ترحيلهم عام ١٩٦٧ على خلفيّة الحرب، والذين لم يكونوا لاجئين أصلاً.

كما قدِّر عدد السكان الفلسطينيين الذين لم يغادروا وطنهم عام ١٩٤٨ بحوالي ١٥٤ ألف فلسطيني، في حين يقدَّر عددهم في الذكرى الـ٦٨ للنكبة بحوالي ١,٥ مليون نسمة نهاية عام ٢٠١٥، بنسبة جنس بلغت

حوالي ١٠٢,٢ ذكر لكل مئة أنثى. ووفقاً للبيانات المتوفرة حول الفلسطينيين المقيمين في كيان العدو للعام ٢٠١٤، بلغت نسبة الأفراد أقلّ من ١٥ سنة حوالي ٣٤,٨% من مجموع هؤلاء الفلسطينيين، مقابل ٤,٢% منهم تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة فأكثر، ما يشير إلى أن هذا المجتمع فتيٌ كامتدادٍ طبيعيٍ للمجتمع الفلسطيني عامة.

وقدّر عدد السكان في فلسطين بحوالي ٤,٨ مليون نسمة نهاية عام ٢٠١٥، منهم ٢,٩ مليون في الضفة الغربية، وحوالي ١,٩ مليون في قطاع غزة.

من جانب آخر، بلغ عدد السكان في محافظة القدس حوالي ٤٢٣ ألف نسمة في نهاية عام ٢٠١٥، منهم حوالي ٦٢,١% يقيمون في ذلك الجزء من المحافظة، والذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام ١٩٦٧.

وقد بلغ عدد المواقع الاستيطانية والقواعد العسكرية الإسرائيلية في نهاية العام ٢٠١٤، في الضفة الغربية، ٤١٣ موقعاً، منها ١٥٠ مستوطنة، و١١٩ بؤرة استيطانية، إلى ذلك، صادقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عام ٢٠١٥ على بناء أكثر من ٤٥٠٠ وحدة سكنية في محافظات الضفة الغربية، عدا تلك التي تمّت المصادقة عليها في القدس، في الوقت الذي لا تسمح فيه سلطات الاحتلال للفلسطينيين بالبناء، وتضع كافة العراقيل، الأمر الذي يشدّد الخناق والتضييق على التوسع العمراني للفلسطينيين، خاصة في القدس والمناطق المسمّاة (ج)، والتي تزيد مساحتها عن ٦٠% من مساحة الضفة الغربية، والتي ما زالت تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة؛ بالإضافة إلى جدار الضم والتوسع والذي عزل أكثر من ١٢% من مساحة الضفة الغربية.

أما فيما يتعلق بعدد المستوطنين في الضفة الغربية فقد بلغ ٥٩٩,٩٠١ مستوطن نهاية عام ٢٠١٤. ويتّضح من البيانات أن حوالي ٤٨% من المستوطنين يسكنون في محافظة القدس، حيث بلغ عددهم حوالي ٢٨٦,٩٩٧ مستوطناً، منهم ٢١٠,٤٢٠ مستوطناً في القدس، وتشكل نسبة المستوطنين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي ٢١ مستوطناً مقابل كلّ ١٠٠ فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس: حوالي ٦٩ مستوطناً مقابل كلّ ١٠٠ فلسطيني.

<u>الشهداء الفلسطينيون</u>:

بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين منذ بداية انتفاضتي الأقصى ١٠,٢٤٣ شهيدا، خلال الفترة من ٢٠٠٠/٠٩/٢٩ وحتى ٢٠١٥/١٢/٣١. ويُشار هنا إلى أن العام ٢٠١٤ كان أكثر الأعوام دموية، حيث سقط ٢,٢٤٠ شهيداً، منهم ٢,١٨١ استشهدوا في قطاع غزة، وغالبيتهم استشهدوا خلال العدوان على قطاع غزة، ليتلوه العام ٢٠٠٩ حيث سقط ١,٢١٩ شهيداً؛ فيما سقط ٣٠٦ شهداء خلال العام ٢٠١٢، منهم ١٥ في

الضفة الغربية و ٢٩١ شهيداً في قطاع غزة، منهم ١٨٩ شهيداً سقطوا خلال العدوان على قطاع غزة في تشرين الثاني ٢٠١٢، بينما سقط ١٨١ شهيداً خلال العام ٢٠١٥، من بينهم ١٥٥ من الضفة الغربية و ٢٦ من قطاع غزة.

الأسرى الفلسطينيون

تشير بيانات هيئة شؤون الأسرى والمحرّرين إلى أن قوات الاحتلال اعتقلت منذ عام ١٩٦٧ وحتى مطلع نيسان ٢٠١٦، حوالي مليون فلسطيني، مستهدفة كافة فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني، بما يزيد عن ٩٥ ألف حالة اعتقال منذ بداية انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠. وحالياً، يبلغ عدد المعتقلين في السجون ومراكز التوقيف الإسرائيلية حوالي سبعة آلاف أسير، منهم ٦٨ أسيرة، وأكثر من ٤٠٠ طفل، و ٧٥٠ معتقلاً إدارياً، و ٥٠٠ أسير يقضون أحكاماً بالسجن المؤبّد (مدى الحياة). وتشير البيانات إلى أن "إسرائيل" اعتقلت (٦,٨٣٠) أسيراً خلال العام ٢٠١٥، منهم (٢,١٧٩) طفلاً و(٢٢٥) أسيرة. كما يُشار إلى أن "إسرائيل" اعتقلت نحو ألفي فلسطيني منذ بداية العام الحالي.

القدس ٢٠١٥: تهويد ممنهج

في الوقت الذي تقوم فيه سلطات الاحتلال بهدم المنازل الفلسطينية، ووضع العراقيل والمعوقات لإصدار تراخيص البناء للفلسطينيين، تقوم بالمصادقة على تراخيص بناء آلاف الوحدات السكنية في المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي القدس، حيث صادقت عام ٢٠١٥ على بناء أكثر من ١٢,٦٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات المحتلّة في القدس الشرقية؛ بالإضافة الى المصادقة على بناء أكثر من ٢,٥٠٠ غرفة فندقية. كما صادقت سلطات الاحتلال على تغيير أسماء الشوارع في البلدة القديمة، وتسميتها بأسماء عبرية لفرض الطابع الاحتلالي عليها، وذلك ضمن سياسة ممنهجة لتغيير الطابع الديموغرافي وطمس المعالم التاريخية والجغرافية لمدينة القدس؛ كما قامت بهدم نحو ١٥٢ مبنىً فلسطينياً (مساكن ومنشآت)، وتوزيع مئات أوامر بالهدم لمباني أخرى. أضف إلى ذلك ما قامت به من تجريف ٥٤٦ دونماً من أراضي الفلسطينيين في تجمّعي العيسوية ومخيّم شعفاط، لإقامة حديقة قومية لليهود ومكبّ للنفايات!

الواقع الفلسطيني التعليمي

أظهرت البيانات الأوّلية للتعليم للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦، بأن عدد المدارس في فلسطين بلغ ٢,٨٩٧ مدرسة (بواقع ٢,١٩٣ مدرسة في الضفة الغربية و ٧٠٤ مدارس في قطاع غزة)، منها ٢,١٣٥ مدرسة حكومية، و ٣٥٣ مدرسة تابعة لوكالة الغوث، و ٤٠٩ مدارس خاصة. وبلغ عدد الطلبة في المدارس الفلسطينية ما يزيد على ١,٢٠ مليون طالب وطالبة (حوالي ٥٩٦ ألف ذكر، ٦٠٤ آلاف أنثى)، منهم ٦٩٧ ألف طالب

وطالبة في الضفة الغربية، و٥٠٣ آلاف طالب وطالبة في قطاع غزة. ويتوزّع الطلبة بواقع ٧٨٨ ألف طالب وطالبة في المدارس الحكومية، و٢٩٩ ألف طالب وطالبة في مدارس وكالة الغوث الدولية، و١١٣ ألف طالب وطالبة في المدارس الخاصة.